

PROVISIONAL

A/43/PV.81
24 January 1989

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بقصر الأمم في جنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ٩/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(الدانمرك)	السيد مورتنسين (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

قضية فلسطين [٢٧] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

بيان من الرئيس

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٥البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/43/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/43/272 و A/43/691)

(ج) مشاريع القرارات (A/43/L.50 و A/43/L.51 و A/43/L.52)

السيد نفاع (لبنان) : ان لبنان الذي عايش نشأة الامم المتحدة وشارك في تأسيسها يعلق أهمية بالغة على مستقبل هذه المنظمة وتحقيق أهدافها وتطوير أجهزتها ومؤسساتها لأن في ذلك السبيل الأمثل لمستقبل أفضل ولام في العالم . وبدون شك فان العدالة يجب أن تكون أماما للسلام الدولي . ومن المعلوم ان جوهر القضية الفلسطينية التي نبهشها اليوم وقضايا الشرق الاوسط والسلام في تلك المنطقة من العالم هو حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الشرعية . لذلك ، فاذا أردنا السلام لابد من الاعتراف بحقوق هذا الشعب كما حددتها هذه الجمعية العامة ، بما فيها حق تقرير مصيره وحقه في اقامة دولته على أرضه والعودة الى وطنه .

ونرى وجوب معارضة ورفض الممارسات الاسرائيلية في جميع الاراضي المحتلة وأي وضع قائم على الامر الواقع أوجدته اسرائيل بما يتنافى مع القانون الدولي ، ولاسيما سياسة انشاء المستوطنات التي تشكل عقبة خطيرة أمام السلام . أما الاجراءات والتدابير الادارية التي اتخذتها اسرائيل من موقع القوة والامر الواقع فهي غير شرعية ولا يمكن التسليم بها . من هذا المنطلق كان تأييد الحكومة اللبنانية للاعلان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الأخير في الجزائر بقيام الدولة الفلسطينية والاعتراف اللبناني بها .

ان اسرائيل مازالت تحتل قسما من الجنوب اللبناني ومازالت مستمرة باعتداءاتها على المواطنين وعلى الأرض . وتشكل هذه الممارسات انتهاكا لحقوق الانسان وشرعة الامم المتحدة واتفاقات جنيف ولاهاي ، الامر الذي يفرض مؤازرة دولية في شتى الحقول لانهاء هذا الاحتلال ، ومن هذه الاعتداءات والممارسات التعسفية أعمال القصف

العشوائي الجوي والبحري والارضي التي تؤدي الى قتل المواطنين وجرحهم والى إحداث
أضرار جسيمة في منازلهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم الزراعية .
وعندما يتعرض فلسطينيون الى الطرد من أراضيهم في تحد صارخ لقواعد القانون
الدولي تنقل السلطات الاسرائيلية المطرودين عنوة الى الجنوب اللبناني رغم
احتجاجاتهم ورغم رفض لبنان استقبالهم في اراضيهم . هذه التصرفات تشكل انتهاكات
جديدة ومستمرة لسيادة بلد مغلوب على أمره ومظهرا لى غريبا عن ميامة اسرائيل
المرسومة . فعلى اسرائيل ان تنسحب بصورة فورية وغير مشروطة من الجنوب اللبناني
وفقا لقرارات مجلس الامن ، سيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٣) و ٥٠٩ (١٩٨٣) .
وعليها ان تحترم الارادة الدولية وكرامة الشعوب وان تحترم البلدان الاعضاء في هذه
المنظمة الكريمة .

ان استمرار اسرائيل في احتلال أجزاء من الجنوب اللبناني بحجة حماية مناطقها الشمالية بشكل سابقة خطيرة وتحولا أخطر في مفهوم ممارسة الدفاع عن النفس . وان بلادي بوضعها وظروفها الراهنة وموقعها وعدم امتلاكها القوة الكافية للدفاع عن نفسها تتمسك بقوة الحق الذي لا يموت وبالديمقراطية والحرية وشرعة حقوق الانسان . ان احترام سيادة لبنان وحدوده المعترف بها دوليا هو حق من حقوقه يجب على جميع أعضاء منظمة الأمم المتحدة الالتزام به .

سبق للبنان أن وافق على مبدأ انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية ايجاد حل شامل وعادل لنزاع الشرق الاوسط . وهذا لا يعني أن لبنان يوافق على دمج حل قضاياها بقضايا الشرق الاوسط ، بل يعتبر أن قضيته تتطلب معالجة خاصة فورية وملحة ومنفصلة نظرا الى خطورة الاوضاع الراهنة ونتائجها السلبية على بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وهو يؤكد في هذا المجال رفضه لتوطين الفلسطينيين على أرضه ويعتبر أن تكريس مبدأ حق تقرير المصير للشعوب يفترض حكما الاقرار للشعب الفلسطيني بانشاء دولته على أرضه .

السيد ماجيفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري

المداورات الحالية بشأن قضية فلسطين في وقت يحدث فيه تحول في العلاقات الدولية صوب خفض التوترات ووقف سباق التسلح ، وبدء حوار ايجابي وتعاون مفيد للجميع . وهناك قناعة راسخة متزايدة بأن كل الصراعات الاقليمية يمكن ويجب أن تسوى بالوسائل السلمية مع مراعاة مصالح الاطراف المعنية . وقد تحقق بفضل المساعدة الكبيرة من جانب الأمم المتحدة وأمينها العام ، تقدم كبير في هذا المقام في مختلف بقاع العالم . بيد أن هذا لم يتحقق إلا بقدر ضئيل فيما يتعلق بواحدة من أطول وأعقد مناطق التوتر - صراع الشرق الاوسط .

اننا نؤمن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن الافاق تبشر بكسر دائرة العنف في الشرق الاوسط ، المنطقة التي تميزت بحروب ومآسي متعاقبة ، وبدء مناقشات عملية بشأن تسوية كل جوانب الصراع . وهذا هو السبيل الوحيد لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وقد كانت بولندا تتمسك دائما بوجهة نظر هي أن العناصر الأساسية لحل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي اغتصبتها في عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وضمانات الوجود الامن والتنمية وكذلك الاحترام الكامل للمصالح الحيوية لجميع دول المنطقة . وبسبب تعقيد المشكلة في ابعادها الاقليمية والعالمية ، لا يمكن اتاحة فرصة عملية لايجاد حل يتفق مع هذه المبادئ إلا في اطار المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، على اساس قرارات الامم المتحدة .

والقضية الفلسطينية لاتزال الموضوع المركزي . وقد اثبتت تطورات الحالة في الاربعين سنة الماضية ، ولاسيما فيما يتعلق بالانتفاضة التي استمرت حتى الآن أكثر من سنة ، ان الحقوق الفلسطينية لا يمكن تجاهلها أو التفاوض عنها ، كما لا يمكن تقويضها بتدابير القمع التي ادينت عالميا . فوجود الشعب الفلسطيني حقيقة واقعة . والفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة قد اظهروا بما لا يدع مجالا للشك أنهم لا يرغبون في العيش في ظل الاحتلال وأنهم مصممون على مواصلة كفاحهم من أجل حقوقهم الثابتة .

والطموحات الفلسطينية نمت عليها القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . والاعتراف بضرورة عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، يثبت هذا النهج الواقعي والمسؤول . وهذا النهج العملي قد أكد عليه بقوة مرة أخرى السيد ياسر عرفات في بيانه الهام أمام هذه الدورة للجمعية العامة . فقد قدم مقترحات عملية تتطلب ردا ايجابيا من جانب كل الاطراف المعنية . وان اليد التي مدها الفلسطينيون يجب أن تلقى القبول . وهذه هي رغبتنا كما أنها رغبة الغالبية العظمى في المجتمع الدولي .

وبولندا ، انطلاقا من قناعتها بأن الشعب الفلسطيني يجب أن يكفل له حقه في تقرير المصير بنفس القدر الذي تتمتع به الشعوب الأخرى ، بما فيها شعب اسرائيل ، قد

اعترفت بالاجراء السيادي الذي اتخذته البرلمان الفلسطيني فيما يتعلق باعلان الدولة . ونحن مستعدون لاقامة تعاون بين سلطات الدولة الفلسطينية في الوقت الذي تكون فيه مستعدة لذلك .

وهذا هو ايضا الاثر المنطقي للدعم الذي نقدمه للحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين وممثلهم الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، التي نحتفظ معها بعلاقات تقليدية من التعاون . ونحن مستعدون لدعم كل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن من أجل تحسين تمثيل الشعب الفلسطيني على نحو مناسب في اطار الامم المتحدة بما يتفق مع التطورات الاخيرة في تلك الحالة .

ونعرب عن أملنا في أن تسهم المداولات الحالية في أن تحيط كل أعضاء المجتمع الدولي علما بالغرض المتاحة لتسوية المشاكل الملحة في الشرق الأوسط واقرار السلم لصالح دول وشعوب تلك المنطقة والعالم برمته . ومتواصل بولندا جهودها لتعزيز حل من هذا النوع وستسهم في بدء عملية السلام في الشرق الأوسط واختتامها بنجاح .

السيد الميركا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد قدمت اليكم التهنئة ، سيدي الرئيس ، منذ شهرين على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، وأكرر تهنئتكم اليوم على النتائج الباهرة التي تحققت تحت قيادتكم ، وخاصة في هذه الدورة للجمعية التي كان علينا أن نعقدتها في جنيف رغما عن أنه كان من المفروض أن تعقد منذ أكثر من عشرة أيام في مقر الأمم المتحدة بنيويورك . إلا أننا لم نتمكن من ذلك . ذلك إن الولايات المتحدة التي كانت أكبر مؤيد للنظام الصهيوني الاسرائيلي في حربه التوسعية على حساب الأمة العربية والشعب الفلسطيني لأكثر من ثلاثين عاما منعت الرفيق ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من الاشتراك في الحوار الذي بدأ اليوم في جنيف ، وذلك باجراء لم يسبق له مثيل انتهكت به التزاماتها الدولية طبقا لاتفاقية المقر .

إن الحجج الواهية التي حاولت الولايات المتحدة أن تبرر بها ذلك الانتهاك الصارخ لدورها كدولة مضيغة للأمم المتحدة لا تقنع أحدا ، فلم يكن من المستطاع لياسر عرفات بمفرده أن يعرض للخطر أمن أقوى دولة استعمارية في التاريخ .

إن قرار الولايات المتحدة ، الذي يستوجب الشجب ، بالحيلولة دون حرية قائد منظمة التحرير الفلسطينية في الكلام ، وفرض الصمت على حقيقة الكفاح البطولي الذي يشنه الشعب الفلسطيني اليوم ، هو تعبير اضافي عن تأييد الولايات المتحدة الكامل للسياسات القمعية والعنصرية والاستعمارية التي تنتهجها اسرائيل ومساندتها غير المشروطة لجلادي خيرة أبناء وبنات فلسطين الذين يواصلون انتفاضتهم المجيدة منذ أكثر من عام . ومن هنا كان التحايل والموقف الاستبدادي وغير الشرعي الذي اتخذته وزير خارجية الولايات المتحدة دون حياء لمنع ياسر عرفات من الحضور أمام الجمعية العامة . واذا كان للامبريالية المرائية أن تمنع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية من مخاطبة المجتمع الدولي في الولايات المتحدة ، فإن أصواتهم ستسمع في دولة تستحق بجدارة أن تستضيف منظمنا الدولية . ولهذا السبب أتينا الى جنيف مع الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء .

لقد ظل المجتمع الدولي يكافح منذ أربعين عاما في سبيل التوصل الى حل لما يدعى بالقضية الفلسطينية . والواقع أن هذا الكفاح دفاع عن شعب حرم من استقلاله ، وشهد وطنه يسحق تحت أقدام الاحتلال الأجنبي ، وعانى من نهب أراضيه وممتلكاته ودياره . وبالرغم من ذلك فإن هذا كفاح غير متكافئ يشنه شعب بطل يقاوم في صمود حتى يستعيد ما كان له من حقوق .

لقد أشار الرئيس فيدل كاسترو الى حالة الشعب الفلسطيني الشجاع في البيان الافتتاحي الذي ألقاه في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا عام ١٩٧٩ ، قائلا إنه :

"لم يسبق خلال هذا القرن أن انتهكت حقوق شعب في السلام والوجود بمثل هذه الوحشية ... إن الفلسطينيين الأبطال الذين انتزعوا من أرضهم وطردوا من بلدهم وتشتوا في كافة أنحاء العالم واضطهدوا وقتلوا ، هم مثل مشرق للتضحية والوطنية ورمز حي لافطع جريمة ترتكب في عصرنا" . (A/34/542 ص ٢٢٧)

وتجري مناقشتنا هذا العام داخل إطار هام ، فهناك تحسن يسود الآن في المناخ الدولي وجهود تبذل في مناطق متعددة للتوصل الى حل سلمي للصراعات ، ويجب أن يضاف الى ذلك البيان التاريخي للمجلس الوطني الفلسطيني بإعلان استقلال دولة فلسطين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بالجزائر .

إن هذا الاعلان ، الذي يحظى بالتأييد والاعتراف المتزايدين ، يؤيده قوة دم الشعب الفلسطيني المسفوك في كفاحه المجيد وغير المتكافئ ضد الاحتلال الصهيوني . إن إعلان استقلال الدولة الفلسطينية قد كتب بدم المناضلين الشجعان الذين ضحوا بحياتهم في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية دفاعا عن حقوقهم الثابتة . والآن يقوم الفلسطينيون ، عن طريق الانتفاضة المجيدة ، بتعطيل آلية الاحتلال الاسرائيلية ، ويحصلون في نفس الوقت على إعجاب جميع الشعوب المحبة للسلام وتأييدها .

إن الأغلبية الساحقة لأعضاء هذه المنظمة تدرك منذ أمد بعيد الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني وهو ظلم يجب القضاء عليه للأبد . لقد أجبرت اسرائيل الفلسطينيين

بتأييد حليفها الاستراتيجية على الرحيل من بلادهم وشتتهم في كافة أنحاء المعمورة عن طريق طردهم بالقوة العسكرية من ديارهم وسلب ممتلكاتهم واحتلال أراضيهم التي تشكل الدولة الفلسطينية طبقا لقرار الجمعية العامة (د - ١٨) الذي اتخذته عام ١٩٤٧ .

إن مصير الفلسطينيين الذين ظلوا في الأراضي المحتلة لا يمكن أن يكون أسوأ مما هو عليه حيث أنهم تعرضوا لجميع أنواع التمييز وسوء المعاملة وإنكار حقوقهم الثابتة ، بما فيها الحق المقدس في البقاء . ولاتزال السياسات الصهيونية في هذه الأراضي تستهدف القضاء على السكان الفلسطينيين واستبدالهم بالمستوطنين اليهود عن طريق إنشاء المستوطنات .

وأبلغ دليل على ذلك هو التقرير الأخير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . وبينما يعتبر الاحتلال في حد ذاته انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ، تشكل سياسة اسرائيل التوسعية إهانة للكرامة الانسانية ، فهي تقوم على التعذيب والعقوبات الجماعية وهدم المنازل وإبعاد السكان الاصليين وحظر التجول بشكل مستديم وإغلاق أحياء سكنية بأكملها وغير ذلك من تدابير القمع العديدة التي شهدها المجتمع الدولي .

إن اسرائيل تنتهك مرارا متعددة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأراضي التي احتلت بالقوة منذ عام ١٩٦٧ ، أي منذ أكثر من ٣٠ عاما ، كما أنها تحوّل قرارات مجلس الأمن الى حبر على ورق . وبالإضافة الى ذلك تواصل الدولة الصهيونية انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وتتمسك بتغيير الخصائص المادية للأراضي الفلسطينية ووضعها الدستوري .

إن موقف كوبا معروف تماما . فإننا نؤيد دائما قضية الشعوب العربية ونعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط .

وبغية التوصل الى الحل الذي يطالب به المجتمع الدولي بشدة وتحقيق سلم دائم ، يتعين على اسرائيل أن تنسحب بالكامل ودون شروط من جميع الاراضي المحتلة ، الامر الذي يقتضي احترام حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه وتقرير المصير واقامة دولة مستقلة في فلسطين . ومن أجل بلوغ هذه الاهداف ، من الضروري عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

لقد أثبت الشعب الفلسطيني من خلال الانتفاضة الفلسطينية التاريخية في الاراضي المحتلة عزمه على النضال حتى النهاية من أجل الدفاع عن وطنه وحقه في العيش . ويشكل الاعلان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني وإعلان الاستقلال اللذين اعتمدا في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي دليلا اضافيا على تصميم منظمة التحرير الفلسطينية وكل الفلسطينيين على التوصل الى حل سلمي للنزاع في الشرق الاوسط .

ويؤيد شعب كوبا ، شقيق الشعب الفلسطيني في النضال ، اقامة دولة فلسطين وحق الشعب الفلسطيني في الاعتراف به بصفة مراقب في هذه المنظمة . إن هذا المركز الذي منح لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ عندما نوقشت هذه المسألة لأول مرة في الجمعية العامة ينبغي أن يمنح عن حق للدولة الفلسطينية .

وينبغي أن يلقى قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي يتفق تماما مع المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني تأييد المجتمع الدولي وتضامنه الكاملين . ولقد حان الوقت كيما نقدم هذا التأييد للدولة الغتية التي انبثقت من خلال النضال العادل للشعب الفلسطيني ، وكيما نطالب بقوة أكبر بانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية الغوري وغير المشروط من جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

ولا يمكنني أن أختتم بياني دون التأكيد على الاقتراحات المحددة التي قدمها ياسر عرفات في بيانه في هذه الجمعية العامة . إننا نؤيد دعوته الى بذل جهود جديدة

من أجل إنشاء لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، والى ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور حيوي في عملية السلم في هذه المنطقة بغية التوصل الى اتفاق بين جميع الاطراف في إطار المؤتمر الدولي وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لقد نقلنا اجتماعاتنا الى جنيف دون تردد لكي نبدي إدانتنا للموقف المعادي الذي اتخذته الولايات المتحدة إزاء تمثيل الشعب الفلسطيني وإزاء منظماتنا هذه . وقد أبدينا بذلك عزمنا على عدم الإدعان لأي استغزازات جديدة .

وإننا على ثقة اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، من أن الانتفاضة الباسلة ، التي يقوم بها الشعب الفلسطيني الشجاع ، والتي تحظى بالتأييد الكامل من كل شعوب العالم الممثلة في هذه الجمعية العامة ، سوف تكفل بالنجاح . فلا شك في أن النضال الاسطوري للشعب الفلسطيني والتأييد الدولي الذي يحظى به سيؤديان الى تحرير القدس لتبقى رمزا للسلم والاخوة الانسانية .

السيد أنكا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشهد المنظومة

الدولية تحركا صوب حقبة يسودها السلم . فالنزاعات التي تعذر حسمها حتى الآن بدأ حلها ممكنا . وبدأت الاطراف المتنازعة ، التي كانت تتناحر فيما بينها ، باللجوء الى الأمم المتحدة بغية الدخول في حوار . غير أن هذا الاتجاه العالمي صوب الحوار والتقارب لم يشمل مشكلة فلسطين التي ظلت تناقش في هذا المحفل منذ عام ١٩٤٧ . ونلاحظ بأسف أن العنف قد ازداد في الشرق الأوسط بصفة عامة وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة خاصة . وأن الحالة المأساوية المتفاقمة في هذه المنطقة لا تنذر إلا بمزيد من إراقة الدماء والنكبات والمعاناة . ونحن نعتقد أن العنف والدمار أمران يمكن تفاديهما .

لقد عانى الفلسطينيون في الفترة التي تجاوزت أربعين عاما منذ أن عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة معاناة كبيرة . فقد شردوا من وطنهم وتحولوا الى لاجئين . أما الفلسطينيون الذين يقيمون في الأراضي المحتلة فقد تعرضوا لمعاملة أشبه

بمعاملة السجناء وحرّموا من حرياتهم الأساسية . ومن المؤلم أن نشهد مثل هذه المفارقات التاريخية في حين يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الأربعين لإعلان حقوق الإنسان .

إن إدامة الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون كلاجئين والذي يحرمهم من كرامتهم قد أدى بهم شيوخا وشبابا رجالا ونساء الى الثورة في انتفاضة جماهيرية استمرت حتى الآن أكثر من عام ويعكس استمرار الانتفاضة لفترة طويلة عمق مشاعر الشعب الفلسطيني وتصميمه الذي تدعمه ارادة من حديد على التخلص من قيود الاحتلال .

وبدلا من النظر الى الانتفاضة الفلسطينية بمفاتها تعبيرا صادقا عن رغبة الفلسطينيين في نيل الحرية والاستقلال والاحترام في دولتهم الخاصة بهم ، تمثل رد فعل السلطات المحتلة الاسرائيلية ولايزال في قمع وحشي وفظ للسكان الشائرين .

إن مشاهد الاطفال الفلسطينيين الصغار وهم يتحدّون الجنود الاسرائيليين المسلحين ، والنساء الفلسطينيات العزل وهن يواجهن الجنود الاسرائيليين ، والشيوخ وهم يتعرضون للاهانات من قبل قوات الامن الاسرائيلية لتشير مشاعر الالم والاسى فسي نفوسنا . ويثبت تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (A/43/694) ، وكذلك تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الأمن وفقا للقرار 6٠٥ (١٩٨٧) (S/19443) ، بالوثائق أعمال القمع والانتهاكات الصارخة التي تمارسها اسرائيل ضد حقوق الانسان للشعب الفلسطيني .

إن قائمة التدابير الوحشية الاسرائيلية طويلة وتشمل أعمال القتل والتعذيب التي يتعرض لها الفلسطينيون وتدمير منازلهم وضم أراضيهم وإبعاد قادتهم ، والاعتقالات الجماعية التي تفرض على المدن والقرى الفلسطينية وإغلاق المدارس . هذا إضافة الى العقوبات الاقتصادية والمالية . كما وقع الفلسطينيون في الاراضي المحتلة ضحية مضايقات المستوطنين الاسرائيليين المسلحين الذين يقتلون جيرانهم الفلسطينيين . علاوة على ذلك أشارت التقارير الى ارتكاب الجنود الاسرائيليين أعمالا يندبها الاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل دفن المتظاهرين الفلسطينيين احياء .

إن ميثاق الأمم المتحدة الذي التزمت إسرائيل به عند انضمامها للمنظمة في أيار/مايو ١٩٤٩ يمنع اكتساب الأراضي بالقوة . كما أنه يدعو الدول الأعضاء الى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية . وعند قيام النزاعات ، هناك معاهدات لحماية المدنيين في منطقة النزاع . وتتضمن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ أحكاما تقضي بحماية وضمان حقوق المدنيين تحت الاحتلال . وبالإضافة الى هذه الاتفاقيات ، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن في السنوات الماضية وفي الآونة الأخيرة قرارات عديدة بشأن الاحتلال الإسرائيلي والقمع الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي المحتلة وسياسة إقامة المستوطنات وضم الأراضي التي تنتهجها في الأراضي المحتلة . وعلى الرغم من هذه المعاهدات والقرارات والنداءات ، رفضت إسرائيل تغيير سياساتها في الأراضي المحتلة .

وتود جمهورية نيجيريا الاتحادية أن تؤكد من جديد رفضها لسياسة اسرائيل بإقامة المستوطنات وضم الأراضي العربية المحتلة ، وهي تعلن أن هذه التدابير الاسرائيلية التي تسعى إلى تغيير الهيكل المادي والديموغرافي ، والمركز القانوني للأراضي المحتلة هي تدابير لاغية وباطلة . وتأسف نيجيريا لأن اسرائيل لم تلتزم باتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وتدعو اسرائيل ، مرة أخرى ، إلى الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية بدقة . ويتعين على اسرائيل ، كذلك ، أن ترفع يدها القمع الثقيلة المفروضة على الأراضي المحتلة . ان الاستمرار في السياسات والممارسات الاسرائيلية الحالية من شأنه أن يؤدي فقط إلى تصعيد دورة العنف ، ويجعل تحقيق السلام أصعب عن ذي قبل ، إن لم يكن مستحيلاً* .

منذ يومين ، وفي هذا المحفل استمعنا إلى البيان الجريء المؤثر الذي أدلى به السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد جاء هذا البيان تأكيداً وتوضيحاً للإعلان الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني ، والذي أبرز معالم طريق السلام الجديد الذي اختطه الشعب الفلسطيني . ان السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الحوار والمفاوضات ، ومن خلال المرونة والتوفيق . ولا شك ان السلام لن يتعزز برفض الاستماع إلى المتحدث الرئيسي باسم طرف من أطراف النزاع . ان مثل هذا الإنكار سيكون من شأنه فقط تعقيد عملية السلام ، ويجعل السلام أبعد منالاً .

ونحن نرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ونأمل أن يؤدي هذا التحرك إلى حوار مثمر ، وأن يسهم بشكل ملحوظ فسي عملية البحث عن السلام .

ولئن كانت سحُب اليأس المظلمة تخيم على الشرق الأوسط ، إلا أن هناك بصيصاً من الأمل ، يتمثل في الإعلان الأخير بقيام دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وقد قبل الاجتماع ،

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورتسن (الدانمرك) .

أيضا ، قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . والاساس القانوني لإعلان الدولة الفلسطينية وارد في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الصادر في عام ١٩٤٧ ، الذي نص على قيام دولتين ، دولة عربية وأخرى يهودية وكان الإعلان خطوة هامة إلى الامام في البحث عن السلم في المنطقة . ومن أجل هذا اعترفت حكومة نيجيريا بالدولة التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني تمشيا مع تأييدها للفلسطينيين ، وإيماننا منها بحقهم في تقرير المصير .

ان حكومة نيجيريا الاتحادية تأسف لموقف اسرائيل تجاه مبادرات السلام التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وينبغي لاسرائيل أن تمسك بغصن الزيتون الذي مدته اليها منظمة التحرير الفلسطينية .

وتعتقد نيجيريا أن سعة الأفق ، والتضحية وهذا النمط من القيادة ، أمر مطلوب من أجل حل مشكلة فلسطين ، وقد أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية انها تتمتع بهذه الصفات ، ونحن ندعو اسرائيل أن تظهر نفس القدر من المرونة وسعة الأفق ، وذلك بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧ . ونحن نعتقد أنه من مصلحة اسرائيل أن تؤيد التعجيل بانعقاد مؤتمر سلام دولي تحت اشراف الامم المتحدة . وعلى اصدقاء اسرائيل دور خاص لا بد أن يقوموا به ؛ عليهم أن يشجعوا حكومة اسرائيل ، وأن يقنعوها باغتنام هذه الفرصة الفريدة من أجل تحقيق السلام .

ونحن نناشد جميع دول المنطقة أن تنبذ تلك الانماط العدوانية القديمة ، ونناشدهم أن يحتضنوا عملية السلام ، والالتزام بمبادرات سلام جديدة من خلال مؤتمر سلام دولي . وينبغي أن ينعقد هذا المؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة ، وباشتراك الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وكل أطراف النزاع الآخرين ، ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، التي يتعين اشتراكها في هذا المؤتمر على قدم المساواة مع كل الاطراف الاخرى .

دعونا نحقق السلام في وقتنا هذا ، ودعونا نحول السيوف في الشرق الأوسط إلى

محاريث .

السيد تران هوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تضم

فييت نام صوتها بقوة إلى صوت الأمين العام وإلى الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الأمم المتحدة في التأكيد على أن رفض منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك ، وبالتالي حرمانه من الوصول إلى مقر المنظمة العالمية يشكل انتهاكا صارخا للالتزامات التي تلتزم بها البلد المضيف وفقا لاتفاقية المقر ، ولا يمكن إلا أن يوّد قلقا له ما يبهره لدى الدول الاعضاء فيما يتصل بمستقبل استقلال المنظمة . وقد قررت الجمعية العامة ، ممارسة منها لسلطتها السيادية ، نقل مناقشة مسألة فلسطين إلى مقرها الأوروبي هنا في جنيف حيث أمكنها الاستماع إلى الرئيس عرفات ، ولكي تتمكن من التعبير في حرية عن تأييدها المستمر لقضية الشعب الفلسطيني العادلة ، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة . وهذه الجمعية العالمية إذ تفعل ذلك فإنها تسير مع تيار التاريخ الذي لا يقاوم ، والذي يؤكد حق الشعوب غير القابل للتصرف ، ومنها شعب فلسطين ، في تقرير المصير والاستقلال .

في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ، وقع في عاصمة بلد شقيق ، وهو الجزائر حدث تاريخي بالغ الأهمية بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، وعلى قضية فلسطين بصفة خاصة . إذ أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، في الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية ، انشاء دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية ، وعاصمتها القدس . وينبغي أن نرى في إعلان استقلال الدولة الفلسطينية تتويجا للنضال الباسل والصامد الذي شنه شعب فلسطين البطل خلال العقود الأربعة الماضية ، وبصفة خاصة خلال الأشهر الثلاثة عشرة الماضية ، أي منذ انتفاضته التي تعتبر تعبيرا بليغا عن نضج شعب بلغ أشده في النضال من أجل الاستقلال والحرية والسلام والعدالة و ضد سياسة التوسع والارهاب والقهر التي يمارسها الصهاينة الاسرائيليون بموافقة الامبريالية ومساعدتها . ومن ثم ، فإن هذا الإعلان قد حصل على تأييد واسع من جانب الشعوب والحكومات المحبة للسلام والعدالة في مختلف أنحاء العالم . ان شعب فييت نام وحكومته ، كرفقاء سلاح للشعب الفلسطيني ، قد رحبوا في حرارة بإعلان الجزائر ، واعترفوا بإعلان دولة فلسطين المستقلة .

وباستعراض الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي في ذلك الجزء من العالم ، فإنها تبدو مشجعة لنا بسبب التقدم الذي أحرزته القضية الفلسطينية ، ولا سيما نجاح الانتفاضة في خلال الثلاثة عشر شهرا الماضية . وفي نفس الوقت ، فقد أشار استنكارنا لإصرار إسرائيل على مواصلة احتلالها غير الشرعي للأرض الفلسطينية ، والأراضي العربية الأخرى ، وتصعيد تدابيرها القمعية ضد السكان في فلسطين ، وفي سائر الأراضي العربية المحتلة .

وفي المقابل ، فقد أفادت وسائل الإعلام والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، ان السلطات الاسرائيلية واصلت خلال العام الماضي تنفيذ سياساتها وممارساتها التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس . ونشير بوجه خاص إلى عمليات إطلاق النار من جانب الجيش والمستوطنين الاسرائيليين التي تعرض فيها المدنيون الفلسطينيون العزل للقتل والجرح ؛ وأعمال الضرب التي أدت إلى تكسير العظام ؛ وطرد المدنيين الفلسطينيين ؛ وفرض عقوبات اقتصادية ؛ وتدمير البيوت ؛ والعقوبات والاعتقالات الجماعية ؛ والحرمان من الوصول إلى وسائل الإعلام . وفي نفس الوقت استمر إنشاء المستعمرات الاسرائيلية دون هوادة . وقد اتبعت سياسة لنشر الجهل عن طريق إغلاق المدارس والجامعات في الاراضي المحتلة وذلك بهدف تغيير الطابع السياسي والثقافي والديني والديموغرافي لهذه الاراضي بغية تكريس الاحتلال للأراضي الفلسطينية وإضفاء طابع الديمومة عليه وجعل القضية الفلسطينية في طوايا النسيان .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من أعمال القمع والارهاب الوحشية التي ارتكبتها السلطات الصهيونية ومناوراتها الماكرة ، تغلب الشعب الفلسطيني البطل ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد على المصاعب والابتلاءات العديدة وأحرز نجاحات رئيسية ، كان أهمها انتفاضته ضد الاحتلال . إن الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة لا تدل على ارادة الثورة الراسخة لدى الشعب الفلسطيني فحسب بل أيضا على وحدته الوطنية العظيمة في كفاحه الشجاع ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية من أجل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال . وقد أكد الشعب الفلسطيني ، كما هو وارد في البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، على : "إن نضال شعبنا هو العنصر الحاسم في ضمان انتزاع حقوقنا الوطنية من براثن الاحتلال . وإن سلطة الجماهير الشعبية ... هي التي تسيطر على الوضع في مواجهة سلطة الاحتلال وأجهزته المنهارة" . (A/43/827 ، ص ٦)

وليس هناك أدنى شك في أن القضية الفلسطينية تمثل لب مشكلة الشرق الاوسط وهي السبب الأساسي للصراع العربي الاسرائيلي . وهذا يعني أن القضية الفلسطينية لا يمكن تسويتها إلا في إطار تسوية شاملة عادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط ، تكفل انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية ، ولاسيما حقه في تقرير المصير ، وتؤكد استقلاله على أرضه . ولن تؤدي أية تسوية جزئية أو منفصلة إلا إلى المزيد من التعقيدات وستصل في النهاية إلى طريق مسدود .

وينبغي من أجل التوصل إلى تلك التسوية الشاملة في ظل الظروف الحالية - وهي ظروف مؤاتية للسلم والامن الدوليين ، وللتسوية السلمية للمنازعات والصراعات العالمية والاقليمية - عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط دون أي إبطاء . وينبغي أن يعالج هذا المؤتمر جوهر هذه المشكلة ، أي القضية الفلسطينية ، وأن يجري تحت رعاية الامم المتحدة ؛ وينبغي أن يضم كل الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ولمشكلة الشرق الاوسط عموما .

السيد مارفيل (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الظروف

التي أتت بنا إلى هذا المكان بصورة مفاجئة تدعو إلى القلق الشديد . فهي تمثل علامة مشؤومة في تاريخ هذه المنظمة ، وضربة أخرى لاسس التعددية في الوقت الذي قد تكون فيه الامم المتحدة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تشجيع جميع الدول . ومن بسبب المفارقة أن يحدث ذلك في الوقت الذي تحظى فيه الامم المتحدة بتأييد دولي متزايد .

إن هذه المنظمة تعني بالطبع لمختلف الشعوب أشياء كثيرة إنها تمثل في المقام الأول محفلا للمناقشة والتفاوض على كل المستويات ؛ ومكانا لسماع صوت الضعيف على قدم المساواة مع صوت القوي ؛ ومكانا يمكن فيه الإعراب عن الآراء المختلفة ، والمتعارضة في كثير من الاحيان ، دون عائق وبذل الجهود من أجل سد الشغرات .

ومن هذا المنطلق تتسم الامم المتحدة بأهمية حيوية للغاية بالنسبة لبقاء الدول الصغيرة ، مثل دولتنا ، التي تحد قلة مواردها من مدى امتدادها الدبلوماسي .

وبالتالي تعتبر بربادوس أية خطوة ترمي إلى تعقيد الوصول إلى هذه المنظمة تهديدا مباشرا لبقائها ولسلامتها . وللأسف ليس بوسعنا أن نقدم لمنظومة الأمم المتحدة نفس مستوى الدعم الذي يستطيع أن يقدمه شركاؤنا الأكبر والاقوى بكثير منا . فمن المفهوم ضمنا في المبادئ التي قامت على أسسها هذه المنظمة وجود التزام من جانب الدول الأكبر بأن تقدم قدرا من الدعم إلى عمليات هذه المنظمة يتمشى مع مواردها .

ولكن من الواضح أن هناك قوى خطيرة قد أطلق لها العنان . فكل من يشكك في الاسس القانونية لهذه المنظمة يجب أن يدرك أنه قد لا يمكن التحكم بأثار هذا العمل . إنهم يجازفون في محاولتهم تنفيذ التزاماتهم القانونية الدولية بطريقة انتقائية بالأ يجدوا في ظروف أخرى من ينصرهم فيما يستحقونه . فمن الذي بإمكانه أن يكفل لهم تأييد نظام ساعدوا هم أنفسهم على اضعافه ؟

وفي ظل هذه الخلفية أيدت بربادوس دون تردد القرار الذي يطالب الولايات المتحدة باعادة النظر في رفض منح الرئيس ياسر عرفات تأشيرة دخول ، ولعدم الحصول على الرد المطلوب من الولايات المتحدة أيدنا قرار نقل المناقشة حول البند ٣٧ من جدول الاعمال إلى مكتب الأمم المتحدة هنا في جنيف .

ومن السخرية حقا أن تضطر الأمم المتحدة في الوقت الذي ينادى فيه باستمرار إلى التقشف المالي ، إلى نقل مداواتها إلى جنيف بتكلفة باهظة .

إن حكومة بربادوس تعتبر قضية فلسطين قضية مركزية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم في الشرق الاوسط . فسيظل السلم والاستقرار في تلك المنظمة حلما يداعب الخيال ما لم تتحقق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة وطن له . كيف يمكن أن نتوقع من شعب اقتلع من جذوره وأجبر على العيش لفترة طويلة في مخيمات للاجئين أن يرحب برسالة السلام ؟ كيف يمكن أن نتوقع من جيل لا يعرف ما هو الوطن ، المكان الذي يعتبره أغلبنا في هذه القاعة شيئا طبيعيا ، أن يبقى ساكتا ؟ إن من الواضح بالنسبة لبربادوس ، حكومة وشعبا ، نحن الذين نعتز باستقلالنا وكرامتنا الوطنية اعتزازا كبيرا ، إن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وغير منحازة لا يزال المفتاح لأي سلم دائم في المنطقة .

إن حكومة بربادوس ترحب بالقرار الأخير الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني بتأييد قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . كما أننا نشني على نداء السلام الذي وجهه الرئيس عرفات ونؤيده . فمازلنا مقتنعين بأن ذلك القرار يوفر الإطار الأساسي للتسوية السلمية في الشرق الأوسط . ونحن نرى أن السلام الدائم لا يمكن أن يحل بالشرق الأوسط إذا كان أساسه إزالة أية دولة . إننا نعترف تماما أن أية سياسة تستهدف إفناء شعب لن تسفر إلا عن إذكاء نيران سوء التفاهم والكراهية والعنف .

وبربادوس تؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة قضية الشرق الأوسط . إن التزامنا بمبادئ الميثاق المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات ، وبرؤيا عالم أكثر سلما تحظى فيه حقوق الإنسان بالتأييد التام ، لا تترك لنا أي مجال للشك في أن الأمم المتحدة توفر أفضل الفرص لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . إن قدر النجاح الذي حققته الأمم المتحدة في إسكات المدافع عبر حدود إيران والعراق وفي أفغانستان ، أعاد التأكيد على ثقتنا بالمنظمة . وبربادوس تشارك في النداء من أجل إزالة جميع العقبات التي تعترض عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط الذي ينبغي أن تشارك فيه الأطراف المعنية كافة ، بما فيها حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا السياق ، نؤيد نداء الرئيس عرفات من أجل سلم وأمن وسلامة جميع من في المنطقة .

ولكن لا ينبغي أن ندع آمالنا وتفاؤلنا إزاء ذلك المؤتمر تطفئ على حسن تقديرنا للأمور . فبربادوس تعتقد أنه مازالت هناك حاجة إلى القيام ببعض الأعمال التحضيرية قبل أن نكون متأكدين من نجاح المؤتمر . وكما هو الحال بالنسبة لكثير من المسائل المطروحة على الجمعية العامة ، كثيرا ما يمر وقت طويل لا يتخذ فيه سوى القليل من الخطوات الإيجابية ، قبل أن نصل إلى الكتلة الحرجة ونتغلب على جميع العقبات الأخيرة التي تعترض طريق السلام .

والإعلان الأخير الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني يمثل بالتحديد تلك الخطوة على طريق السلام . فهذا الإعلان ، قبل كل شيء ، يساعد على إيضاح موقف العنصر المركزي في قضية فلسطين ألا وهو الشعب الفلسطيني ذاته . إن إعلان المجلس الوطني

الغلسطيني والرئيس عرفات يمثلان تحركا جسورا في وقت لم يكن فيه المناخ يفضي بالضرورة إلى مثل هذا التطور الإيجابي ، كما يمثلان إرادة على اتخاذ قرارات صريحة وحاسمة قد لا تكون شعبية بالنسبة لجميع الدوائر ، وذلك لصالح السلم ولخلق عالم أفضل للأجيال المقبلة ، ويمثلان رغبة في مراعاة شواغل الآخرين دون فرض شروط غير معقولة . بل إن هذين الإعلانين ، أولا وقبل كل شيء ، يمثلان انتصارا لصوت الاعتدال والسلم . وترى بربادوس أن واجب المجتمع الدولي الآن ، أن يفي بمسؤولياته بأن يكفل إلى الأبد عدم إسكات ذلك الصوت .

إننا نفهم أن بعض الخطوات الإيجابية قد اتخذت بالفعل ، ونحن سعداء بذلك . ولكننا لا يجب بأي حال أن نخدع أنفسنا . فالطريق إلى السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط مازال طويلا أمامنا . وهو طريق ، في كثير من الجوانب ، يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الأمم المتحدة . وإذا ما استمر إضعاف المنظمة بالهجمات المتواصلة على أسسها ذاتها ، ستمسح آفاق السلام في الشرق الأوسط أكثر إظلاما ، وستتبدد الاحتمالات القليلة القائمة لبحث المشاكل في تلك المنطقة بعيدا عن الانفعالات . وبالتالي فمن الحتمي على الدول كافة أن تفي بجميع مسؤولياتها تجاه المنظمة . ويصدق ذلك بمفهوم خاصة على أولئك الذين يتعين عليهم تحمل العبء الأكبر بسبب القدرات التي أسعدهم بها الحظ . وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن الأمم المتحدة من تنفيذ ولاية السلم والعدالة التي كلفها بها الآباء المؤسسون .

السيد كوستيلو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت

الشهور الإثنا عشر الماضية بالنسبة للعالم مرحلة زاخرة بالأمال . فالمواجهة بين الشرق والغرب ، بكل ما انطوت عليه من تهديدات بكارثة نووية عالمية ، تحركت بخطوات لم تكن متوقعة على الإطلاق نحو علاقات أكثر إيجابية . وفي الصحراء الغربية ، وبين إيران والعراق ، وفي قبرص وأفغانستان وكمبوديا ، نشهد تحركات نحو حسم صراعات

مزمنة ومريرة في أكثر الاحيان . واليوم ، يمكننا أن نحتفل بتوقيع اتفاق يجسد أفضل أمل كنا نتصوره لاستقلال ناميبيا* .

والواقع ان التقدم في حسم كل من تلك الصراعات لم يسر على نفس المستوى ، وانما تطور على درجات متفاوتة ، وأن المشاكل التي تواجه العالم ، سواء في الصراعات الاقليمية او في مسائل كبرى كالديون والفقر والبيئة ، مازالت مروعة . إلا أن التقدم قائم ، باشتراك أطراف الصراعات في أشكال مختلفة من الحوار والتفاوض ، وبمشاركة الامم المتحدة وأمينها العام في جميع الحالات تقريبا .

ولكن الصراع العربي الاسرائيلي يبرز كاستثناء رئيسي وربما لا يكون ذلك مشارا للدهشة . ففي السنوات الاربعين التي انقضت بعد إنشاء اسرائيل حدثت في العالم تغيرات هائلة . فقد استكملت تقريبا عملية إنهاء الاستعمار العظيمة ، بكل ما صاحبها من صراعات ، وبدأت وانتهت حروب وصراعات ذات أبعاد هائلة . ولكن السمة الدائمة التي تعذر اختزالها ، على ما يبدو ، كانت العداء بين العرب والاسرائيليين . لقد سُنت خمسة حروب كبرى ، وحتى في حالة عدم وجود حرب رئيسية كان هناك عنف متواصل بينهما . وكانت الخطة تطرح بعد الاخرى من جانب الساسة والدبلوماسيين والباحثين من الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة من أجل حسم المشكلة ، ولكن لم يفلح أي منها في التوصل إلى حل شامل . وبدأ النزاع مستعصيا على الحل في عام ١٩٨٨ تماما كما كان في عام ١٩٤٨ .

ومع ذلك هناك حقيقتان أساسيتان تعلمناهما من أربعين سنة من الصراع . الحقيقة الاولى هي أن الإسرائيليين لن يلقى بهم في البحر ، إن دولة اسرائيل وجدت لتبقى . أما الحقيقة الثانية فهي أن الفلسطينيين - ببساطة - لن يختفوا . وإذا كان هنالك من تساوره أية شكوك في ذلك ، فالانتفاضة المستمرة في الاراضي المحتلة طوال الإثني عشر شهرا الماضية كفيلة بتبديدها .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو)

من هاتين الحقيقتين الاساسيتين والشابنتين نستخلص نتيجة اساسية بالمشمل ولا مفر منها . إن مصير الاسرائيليين والفلسطينيين يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا لا انفصام له ، كما أن مستقبل كل منهما يتوقف على الآخر . فإسرائيل لا يمكن أن تنعم بالسلم أو الامن بينما تنكر على الشعب الفلسطيني تطلعاته المشروعة . ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن يحقق تطلعاته المشروعة بينما ينكر على اسرائيل حقها في السلم والامن ، بل حقها في الوجود ذاته .

إذن فالخيار واضح في جوهره . وهو ليس خيارا بين النصر أو الهزيمة ، فلا يمكن لأي منهما أن يحقق انتصارا أو أن يُدحر بصفة نهائية . إنه بالأحرى خيار بين الصراع الدائم والكراهية من ناحية ، والتفاوض من أجل السلام من ناحية أخرى . وهل هناك من يقبل ان يستمر الى ما لا نهاية نوع العنف الذي يقترن بالانتفاضة في الاراضي المحتلة ، والذي أدى الى خسائر في الارواح وإصابات فادحة ، وإلى تلك التدابير التعسفية التي اتخذتها اسرائيل وعرضتها للانتقادات الشديدة من جانب الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بما فيها استراليا ؟

ومن هذا المنطلق يتبدى الشرطان الاساسيان لتحقيق السلام : الاول هو الاعتراف بدولة اسرائيل وبحقها في البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها . واستراليا تلتزم بشكل قاطع بهذا الشرط . وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام . وعلى أساس هذا الالتزام الراسخ ، وبحكم الصداقة مع اسرائيل ، نرى أن الشرط الاساسي الثاني لتحقيق السلام هو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وتلك الحقوق تتضمن حقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه - اذا ما اختار ذلك - في الاستقلال وامكانية اقامة دولته المستقلة .

ولا يزال السؤال الكبير الذي يواجه الدبلوماسية هو كيف يكون التشجيع على قبول هذين الشرطين الاساسيين والتحرك قدما لبدء عملية مفاوضات وتحقيق تسوية شاملة في نهاية المطاف . وما من شك في أن السلام الوحيد الذي سيكون مقبولا ودائما هو في نهاية الامر السلام القائم على التفاوض بين الاسرائيليين والفلسطينيين . لكن هناك بلدانا اخرى لها مصالح مشروعة تتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي وسيكون لها دون شك دور في المفاوضات المؤدية الى تسوية شاملة .

والموقف الاسترالي يؤيد عقد مؤتمر دولي يتناول بشكل كامل المشكلة العربية الاسرائيلية . ونرى أنه لا يمكن عمليا عقد هذا المؤتمر إلا على أساس الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وترحب استراليا - بدون أي تحفظ - بالملاحظات التي أدلى بها للصحافة في جنيف يوم ١٤ كانون الاول/ديسمبر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات . وبيان السيد عرفات يفي بوضوح بالشرط الثلاثة التي اشترطتها استراليا قبل بدء أي تعامل يجري بين استراليا ومنظمة التحرير الفلسطينية . وتلك الشروط الثلاثة هي : الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ قبول قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) كأساس لأي تسوية ؛ والرفض القاطع لاستخدام الارهاب وقبول عملية التفاوض . وقد أفسح السيد عرفات بهذه الكيفية الطريق أمام التعامل المباشر بين الحكومة الاسترالية ومنظمة التحرير الفلسطينية . فضلا عن ذلك فإن بيانه الواضح

عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية يوفر الآن دون شك أساسا لمناقشات ومفاوضات يمكن أن تؤدي إلى تسوية أزمة الشرق الأوسط .

لقد تطور الوضع بسرعة في الأيام الثلاثة الماضية . ومع ذلك فإن التعليق الذي أدلى به وزير الخارجية والتجارة الاسترالي السيناتور إيغانز في البرلمان الاسترالي يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر تتضح أهميته اليوم بشكل أكبر . لقد قال السيناتور إيغانز إنه إذا لم يلق الاتجاه نحو موقف أكثر اعتدالا من جانب الفلسطينيين تشجيعا مناسباً من الأطراف الرئيسية الأخرى ، فإن مخاطر العودة إلى المواقف المتشددة التي سادت في الماضي تبدو واضحة .

لقد رحبت استراليا بالانباء التي أذيعت عن قرار الولايات المتحدة بالدخول في حوار موضوعي مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية بعد ساعات من صدوره باعتباره الرد الإيجابي البناء الذي كانت تحث عليه الحكومة الاسترالية .

وترى الحكومة الاسترالية أنه من الأمور الحيوية الآن أن تستجيب إسرائيل لتلك التطورات بطريقة مماثلة وأن تجري حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية . بطبيعة الحال ، هناك مخاطر لإسرائيل في أية خطوة على طريق التسوية ، لكن ذلك البلد كان على استعداد للمخاطرة في الماضي لضمان وجوده وسلامته . ونأمل أن تشاطرنا الحكومة الإسرائيلية الرأي في أن هناك مخاطر في التخلف عن هذه العملية أكبر من مخاطر المشاركة الفعالة فيها .

يجب أن نكون واقعيين . لقد شهد الصراع العربي - الإسرائيلي أربعين عاماً من الحرب ورثت الجانبين كثيراً من المعاناة . والاختيار الأصعب والأشق أمام أي طرف في النزاع هو التحرك من يقين البيانات السياسية والمواقف الرسمية المجربة إلى شكوك ومخاطر الحوار والمفاوضات . ولكن ما من نزاع ، مهما كان مريراً ومهما كان طويلاً جرى حله بطريقة أخرى غير إجراء المحادثات بين عدو وعدو . ومهما كان شك إسرائيل بشأن يد السلام الممدودة إليها ، ومهما كان اعتقادها بأن هذا العرض مؤقت ومتردد ، فإنه

إذا شئت جدية يد السلام الممدودة الآن ، فستكون مأساة أخرى تضاف الى مآسي السنوات الاربعين أن تطيح اسرائيل بتلك اليد .

السيد خامسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : في العام الماضي ، في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، أكد وفد بلادي مجددا تأييده الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني العادل لاستعادة حقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف ، وبخاصة الحق في تقرير المصير واقامة دولته . ومن ثم ، فإن حكومة بلادي ، وفاء منها لسياسة التضامن الثابتة التي تمارسها ، رحبت بإعلان دولة فلسطين رسميا بواسطة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته غير العادية التي عقدت من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الجزائر . وأعربت عن تهانيها الحارة واعترفت فورا بالدولة المستقلة الحديثة وعاصمتها في القدس ، وأكدت في الوقت نفسه لمنظمة التحرير الفلسطينية تأييدها الثابت وتضامنها الكامل .

ومما يذكر أنه منذ تقسيم فلسطين الى دولتين في عام ١٩٤٧ ، فإن الشعب العربي الفلسطيني ، رغم حرمانه من حقه في تقرير المصير ، ورغم طرده من أرضه وتعرضه لنظام احتلال اجنبي ذي قبضة حديدية ، لم يتوقف عن كفاحه ضد المحتلين الصهاينة . إن الانتفاضة الواسعة الانتشار التي بدأت منذ عام في الاراضي المحتلة والتي تعد التعبير الحقيقي عن اصرار وشجاعة ذلك الشعب المقهور ، أعطت قوة دفع جديدة للكفاح ضد قوة الاسرائيليين القمعية الوحشية . ومنذ أكثر من ٤٠ عاما اختارت اسرائيل أن تنفذ أكثر السياسات والممارسات وحشية ابتداء من الاعتقال ، الى الاحتجاز دون توجيه اتهام أو محاكمة ، الى الاختطاف والاعتقال وأعمال القتل المتعمدة ، وهدم المنازل ، واغلاق المدارس والجامعات ، والطرده ومصادرة الممتلكات بما في ذلك الاراضي والمباني والمواشي . فضلا عن ذلك ، استخدمت الكوماندوز المسلحين لارهاب سكان القرى والمخيمات واطلاق النار عليهم دون تمييز وحرقت محاصيلهم وقطع المياه والكهرباء عنهم وممارسة الاعمال الوحشية ضد النساء والاطفال .

ومنذ بداية الانتفاضة ، احصينا أكثر من ٣٠٠ الى ٤٠٠ قتيل ، قتل البعض منهم برصاص أطلقه الجنود الاسرائيليون أو المستوطنون اليهود ، وسقط البعض نتيجة الضرب أو استخدام الغاز السام ، وجرح أكثر من خمسة آلاف شخص وألقي القبض على أكثر من ٣٠ ٥٠٠ وفقا لما نشرته الصحافة الاسرائيلية نفسها . وفي كثير من الأحيان كان من بين الضحايا شباب وتلاميذ مدارس ونساء . وفي بعض الحالات أطلق أعضاء في وحدات الجيش السري النيران على السكان عمدا خلال مصادمات بينهم ، ولا سيما في الضفة الغربية .

وفي الوقت الذي تجري فيه هذه الاعمال القمعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني يوميا تقريبا ، كان المجتمع الدولي شاهدا لا حول له ولا قوة لعملية إنشاء المستوطنات على نطاق واسع وعلى نحو مستمر في الأراضي المحتلة . وهذه المستوطنات ، التي بدأت سياستها في نهاية حرب عدوان ١٩٦٧ ، قد تضاعفت بنسبة أكثر تصاعدا منذ ١٩٧٧ . بل أنه وفقا لما ذكرته الجريدة الهندية "هندوستان تايمز" ، الصادرة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، يوجد الآن ١٥٢ مستوطنة منها . وتمتلك الاسر اليهودية المقيمة في تلك المستوطنات الجديدة الآن أكثر من نصف الضفة الغربية وثالث قطاع غزة . ولم يكن للنداءات العاجلة والمتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لوقف كل التدابير أو المحاولات لتغيير المركز القانوني لتلك الأراضي ، وطابعها الجغرافي وتكوينها الديموغرافي حتى الآن أي أثر . إن اسرائيل في تحديها لهذه النداءات إنما تقوض كل المحاولات الرامية الى التوصل الى حل سلمي وشامل لمشكلة الشرق الاوسط .

وبالنسبة للفلسطينيين الذين اضطروا الى العيش في المنفى - ويوجد أكثر من نصف إجمالي عدد السكان وهو ٥ مليون في هذه الحالة - لا يزال معظمهم يتحمل شظف العيش في مخيمات اللاجئين في البلدان العربية المجاورة . ولا تزال أحوال معيشتهم تدعو الى الاسف . فبدون أي أمن ، يتعرض اللاجئون لخطر المذابح المستمرة التي ترتكبها القوات الصهيونية ؛ والغارات الجوية المستمرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني ، بما فيها الهجمات على جنوب بيروت ، وهذه آخرها فحسب ، وكل هذه الاعمال قد سببت خسائر بشرية هائلة بين السكان المدنيين العزل ، بصرف النظر عن الخسائر المادية الضخمة .

كل هذه الممارسات اللاإنسانية والتعسفية التي تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام إتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، وكل المعايير الأساسية للقانون الدولي ، قد ارتكبت عمدا لتحقيق الهدف الإجرامي المتمثل في تجرييد ذلك الشعب الشهيد من حقوقه المدنية والسياسية ، وتدمير ميراثه الثقافي وهويته الوطنية والإسراع بعملية الضم والتهويد الكاملين لتلك الأراضي . ويضم وفدي صوته الى صوت المجتمع الدولي في إدانته بكل قوة

تلك السياسات التوسعية والعنصرية الصارخة التي لا تعطل وتقوض فحسب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولكنها تهدد أيضا السلم الاقليمي وكذلك السلم والامن الدوليين . ونطالب بأن تلتزم اسرائيل ، وهي الدولة المحتلة ، التزاما صارما بالإتفاقية السالفة الذكر وأن تنسحب بالكامل ودون قيد أو شرط من جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

والمجتمع الدولي اقتناعا منه بأن إعلان المجلس الوطني الفلسطيني الصادرين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ كانا خطوة إيجابية رئيسية صوب تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، قد رجب بإعلان قيام دولة فلسطين المستقلة . ومن هذا المحفل ذاته ، كرر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم أمس الأول صدق هذين الإعلانين . وقد اعترف بوضوح بإنشاء الدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧ وأدان بقوة كل أشكال الإرهاب . وقد دعا اسرائيل أيضا الى التفاوض بشأن السلم في إطار مؤتمر دولي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) . ويشجب وفدي ذلك التصرف غير التعاوني من جانب البلد المضيف الذي رفض دون أي مبرر منح تأشيرة دخول الى السيد عرفات حتى يمنع مشاركته في مناقشات الأمم المتحدة في مقرها الرئيسي في نيويورك بشأن قضية هي اهتمامه الرئيسي .

وقد كان ذلك القرار انتهاكا صارخا لاتفاق المقر الذي التزم بموجبه البلد المضيف بالموافقة على أي طلب من هذا النوع لمنح تأشيرة الدخول . ولا سيما في تلك الحالة لان السيد عرفات رئيس لمنظمة تتمتع بمركز المراقب لدى الامم المتحدة . والاسوأ من ذلك ، أن هذا الإجراء يعطل الجهود التي تبذل في تلك المنطقة المضطربة .

وفي مواجهة هذه الحالة المتفجرة التي لا تزال تتدهور بيزداد المجتمع الدولي إدراكا أكثر من أي وقت مضى بضرورة إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي ، ولبه قضية فلسطين . ويرى وفدي مع ذلك ، كشرط مسبق بالنسبة لأي حل ضرورة الانعقاد العاجل لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، تنفيذا لاحكام قراري الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم و ٦٦/٤٢ دال ، تشارك فيه كل الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها

منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة .

ومن أجل إيجاد الحل العادل والدائم الوارد في القرارين سالف الذكر ، يجب أن ينظر المؤتمر المقترح بالضرورة في عدد من المبادئ الإرشادية وهي : استعادة الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ولا سيما حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير وحقه في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وكذلك حق جميع دول المنطقة في العيش في أمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وفي هذا السياق ، لا يمكن أن يعتبر رفض منح تأشيرة الدخول الى السيد عرفات إلا عقبة جديدة في طريق عقد هذا المؤتمر . ولهذا ، من حق المجتمع الدولي أن يشعر بالقلق ، ولا سيما لأن البلد المضيف عضو دائم في مجلس الامن ، الذي يتحمل مسؤولية رئيسية في كفالة صيانة السلم والامن الدوليين . إن البلد المضيف من خلال موقفه غير المسؤول هذا قد شجع اسرائيل صراحة على تحدي الرأي العام العالمي ، بينما كان ينبغي عليه أن يستخدم نفوذه في المسعى الدولي من أجل تسوية سلمية للمشكلة لصالح السلم الاقليمي وكذلك لصالح السلم والامن الدوليين ولصالح شعوب المنطقة ، بما فيها الشعب الاسرائيلي .

ورغم ذلك ، شعر وفدي بالسعادة عندما سمع بالانباء التي تفيد بأن حكومة الولايات المتحدة قد وافقت أخير على إجراء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .

وأود قبل اختتام كلمتي أن أعرب عن سروري الشديد لما صدر عن الولايات المتحدة من أنها ستدخل في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .
وأود أن أعرب عن تهاني الحارة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف نظرا للأنشطة المتعددة التي بذلتها في أنحاء العالم من أجل تعبئة الرأي العام بشأن الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم في هذا الجزء من العالم عن طريق عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة . وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام بغية توفير الظروف التي تسمح بانعقاد المؤتمر مما يؤدي بالتالي إلى إيجاد تسوية عادلة ونهائية للصراع .
وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تماما من ناحيتها جميع القرارات الهامة للجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الأساسية الثابتة . ونحن على ثقة بأن دعم المجتمع الدولي القوي والدائم للنضال البطولي لهذا الشعب الباسل سيكفل ذلك النضال بالنجاح .

السيد دوغرسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد

حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، شأنها في ذلك شأن الأغلبية العظمى للمجتمع الدولي ، أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ولب هذه القضية هو ممارسة الشعب الفلسطيني بصفة عاجلة لحقوقه الثابتة في الاستقلال وتقرير المصير ، وإنهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية ، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم . والأمر له الأولوية القصوى . وأي تأخير في حله تواكبه تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين تنبع من ازدياد الطابع العسكري للمنطقة ضمن أمور أخرى .
وتبحث الجمعية هذه المرة تلك المشكلة الحيوية في ضوء التطورات الجديدة التي يمكن ملاحظتها في هذه المنطقة المضطربة وفي العالم بصفة عامة .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها إسرائيل ارتقت بإرادة هذا الشعب الباسل إلى قمم جديدة من أجل تنفيذ حقه المشروع في تقرير المصير ، وأبرزت بقوة الضرورة الملحة للبحث العاجل عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، وحظيت بالتأييد على نطاق واسع من جميع القوات العادلة والمحبة للسلام .

وقد جاء التعبير المشالي لهذه التطورات الهامة بطريقة طبيعية في المقررات السياسية للدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في الجزائر . وازدادت قوة إعلان إنشاء دولة فلسطين المستقلة بالمواقف والأوضاع الجديدة للمجلس والتي تدل على وعي كبير بالمسؤولية والواقعية . إن الخطوات التي اتخذها أعلى منبر سياسي للشعب الفلسطيني تتيح فرصا طيبة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي . وقد أكد السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا النهج السياسي القدير على نحو شامل في بيانه الواضح من هذه المنصة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

ويتمشى كل ذلك مع الاتجاهات الإيجابية الظاهرة في السياسة العالمية ويدعو دعوة حان وقتها إلى الحكمة والاعتدال في الشرق الأوسط .

ويرى وفد بلدي ، مثل الكثير من الوفود الأخرى ، أن هذه الدفعة الجديدة التي تقدم فرصا جديدة للتقدم نحو السلام في الشرق الأوسط يجب اغتنامها دون تأخير .

ويسعدنا أن نلاحظ أن الالتزام الذي أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة يدعمه قبوله لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان قاعدة معترف بها على نطاق واسع لتسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط .

لقد كان هناك توقع واسع النطاق بأن هذه الخطوات البتاءة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية ستلقى استجابة إيجابية من الأطراف الأخرى المشتركة في الصراع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ولكن مما يدعو إلى الأسف أن بيانات السلطات الإسرائيلية وتصرفاتها في الآونة الأخيرة لا تتيح أرضية كافية اليوم للأمل والتفاؤل . وبالإضافة إلى ذلك ، ووفقا لخطاب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى الأمين العام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، فقد "زادت سلطة الاحتلال من عنف إجراءاتها القمعية في الضفة الغربية وفي غزة" .

(A/43/946 ، ص ١)

وفي هذا الصدد فإن وفد منغوليا يضم صوته إلى أصوات الكثير من المتكلمين السابقين في الإعراب عن الأسف الشديد لرفض حكومة الولايات المتحدة إعطاء تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تسمح له بمخاطبة الجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة . إن هذا العمل يتعارض مع التزامات الدولة المضيفة بموجب اتفاق المقر . وفوق كل ذلك فإن هذا التصرف يعني ، ضمن أمور أخرى ، تجاهل الصريح للتحركات الإيجابية التي تساعد على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لصالح الشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ وقت طويل والامة العربية بوجه عام . ويجب التأكيد هنا على أنه حتى يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وينفذ ، سيظل السلام في الشرق الاوط بعيد المنال . إن أي نهج يتجاهل هذا الامر الواقع سيكون تصرفا لا جدوى منه بل ويتسم بالخطورة في نفس الوقت .

لقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية بصفة مستمرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولته . ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون بلدي من طليعة الدول التي تعترف بإعلان دولة فلسطين المستقلة .

ولقد ذكر الرفيق جامبين باتمونخ ، رئيس المجلس الاعلى لتورال الشعب العظيم لجمهورية منغوليا الشعبية ، في رسالة التهنئة التي بعثها إلى السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، قائلا :

"نعتقد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة في الدورة غير العادية الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني حدث يوفر زخما قويا للانتصار النهائي للنضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد والتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة لازمة الشرق الاوسط" .

ولقد نادت منغوليا والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى باستمرار بعقد مؤتمر دولي يعنى بمعالجة مشكلة الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني .

ولقد سعدنا بالوعي المتزايد لدى المجتمع الدولي بإمكانية وضرة حسم النزاع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك قضية فلسطين ، في إطار هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة . ويبدو أن الدول الخمس الاعضاء في مجلس الامن تتشاطر الرأي بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . ويعد ذلك أمرا هاما للغاية .

وفي الوقت ذاته ، نحن نأسف إذ نقول انه على الرغم من هذه المؤشرات المشجعة لم يحرز تقدم ملموس صوب البدء بإجراء مفاوضات حقيقية حتى الآن .

ولذلك ، من الامور الملحة الضرورية في الوقت الحاضر مضاعفة الجهود من أجل البدء عمليا بالإعداد لعقد مؤتمر دولي . وفي هذا الصدد ، تشيد حكومتي بجهود الامين العام الدؤوبة من أجل البدء بعملية من شأنها أن تؤدي إلى عقد هذا المؤتمر ، ونحن نؤيد بالكامل وجهة نظره في :

"أن الوقت ملائم لكي يأخذ مجلس الامن على عاتقه ، وهو الذي يتحمل في هذه المسألة المعقدة ، مسؤولية رئيسية معترفا بها تاريخيا ، مهمة إجراء استعراض مستفيض للحالة بهدف اعتماد نهج عملي يراعي تماما شواغل جميع الاطراف ومصالحهم الامنية" . (A/43/867 ، الفقرة ٣٥)

وإننا نؤيد اقتراح وزراء خارجية دول عدم الانحياز في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام القاضي بإنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط يشترك فيها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لدراسة الوسائل والطرق الفعالة لعقد هذا المؤتمر . ويتشاطر وفدي الرأي بأن مجلس الأمن مطالب بالشروع في السعي إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم للمشكلة على أساس القرارات التي اتخذها بهذا الخصوص . ونحن نرى أن الحالة الآن مؤاتية للقيام بذلك بغض الخطوات البناءة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني .

وإننا ندرك تماما أن هذه العملية ليست سهلة التنفيذ وتؤيد الرأي القائل بأنها تتطلب اتخاذ بعض التدابير المؤقتة . غير أننا نرى أن هذه التدابير ينبغي أن تتخذ تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس قرارات مجلس الأمن المعروفة وذات الصلة . ولا يمكن للمؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط أن يصبح أداة فعالة تساهم في تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة المتأزمة إلا عن طريق ضمان توازن عادل للمصالح المشروعة لكل الأطراف والخاتمة باستعادة الدول العربية للأراضي المحتلة وضمان حق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة . وإن الأمم المتحدة مطالبة بأن تلعب دورا حاسما في حل هذه المشكلة طويلة الأمد بالطرق السلمية ويتحتم على جميع الدول الأعضاء مساعدة المنظمة العالمية في هذا المسعى النبيل .

وتود أن تؤكد الرأي القائل إن المصالح الحيوية للشعب العربي الفلسطيني وتحقيق السلم في الشرق الأوسط يتطلب المصالحة والعمل المنسق من جانب جميع الدول العربية في المقام الأول والمجتمع الدولي بصفة عامة . ولا بد للإعلان الرسمي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بشأن الالتزام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسياسة ومبادئ عدم الانحياز من أن يلقي التأييد من أجل إقامة دولة فلسطين .

وفي الختام ، يود أن يشيد وفد منفوليا باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها النشطة من أجل تنفيذ ولايتها .

السيد عيبي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن المؤسف أن تخطر الجمعية العامة إلى الانتقال من نيويورك إلى جنيف للنظر في البند المتعلق بقضية فلسطين في جدول أعمالها .

إن الظروف والأسباب التي أدت إلى اجتماعنا هنا معروفة تماما . فقد انتهكت الولايات المتحدة اتفاقية المقر عندما رفضت منح تأشيرة الدخول إلى السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وتلعب منظمة التحرير الفلسطينية التي تتمتع بمركز المراقب في منظماتنا دورا هاما في البند قيد النظر . ونظرا لكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تشترك في كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم لقضية فلسطين .

وإن رفض الولايات المتحدة الأمريكية منح تأشيرة الدخول للسيد ياسر عرفات لا يُعرض للخطر اتفاق المقر بين منظماتنا والبلد المضيف فحسب بل يعد نكسة خطيرة تؤثر على الجهود المتواصلة من أجل إيجاد حل لقضية فلسطين .

لقد تناولت الجمعية العامة في نيويورك في الاسبوع الماضي البند المتعلق بالحالة في الشرق الاوسط التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية فلسطين . وسلم المجتمع الدولي بصفة عامة بأن التوصل إلى حال عادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط يقتضي إيجاد حل منصف لقضية فلسطين التي تشكل لب المشكلة بأكملها . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق منح الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ولسوء الطالع ، لا يبدو أن حكومة اسرائيل تقبل هذه الحقيقة التي لا يمكن انكارها . ونحن نجد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/43/35) سجلا واضحا ورهيبا لسلسلة من الاعمال الوحشية وأشكال القمع الأخرى التي ترتكبها دولة اسرائيل المحتلة ضد السكان الفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة .

ومن هذه الوثيقة تبرز صورة الاستخدام المتهور للقوة العسكرية ، والاحتقار
الفظ للراي العام العالمي ، والقانون الدولي . كما تظهر الاعمال الوحشية التي
تمارس ضد النساء والاطفال العزل . إن اسرائيل ، في سعيها الاعمى إلى الاحتلال
والتوسع ، لم تقترب أعمال العدوان ضد دول المنطقة وحسب ، ولكنها خالفت أيضا
القانون الدولي وبخاصة تلك المواد المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة حيث
انها لم توفر الحد الأدنى للحماية المادية والقانونية للسكان في الاراضي المحتلة .
إن القوة والاكراه والوحشية لا يمكنها أن تحل مشكلة فلسطين . فقد مضى عام
الآن منذ أن اختار الفلسطينيون في الاراضي المحتلة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي
المستمر ، ومقاومة القهر والوحشية من خلال الهبة البطولية التي عرفت عموما باسم
الانتفاضة . وقد صدوا للدبابات والرشاشات الاسرائيلية غير مسلحين إلا بالحجارة
والعصي الخشبية . وبالانتفاضة أظهر الفلسطينيون معارضتهم لاستمرار الاحتلال ، ومواصلة
ضمن الاراضي الفلسطينية ، وانتهاكات حقوقهم الإنسانية الاساسية . وفي مواجهة
الانتفاضة البطولية للشعب الباسل لجأت اسرائيل إلى مزيد من القوة باطلاق العنان
لالتها العسكرية ضد المدنيين العزل ، وأكثرهم من النساء والاطفال ، وقتل المئات ،
وجرح وتشويه الآلاف ، هذا بالإضافة إلى الاحتجاز الجماعي بدون محاكمة ، وإبعاد
المدنيين من منازلهم . وقد أخطأت حكومة اسرائيل عندما اعتقدت انها بإدامة هذه
الاعمال الوحشية سوف تنجح في زعزعة قيادة الانتفاضة ، وخلق حالة من الارتباك في صفوف
الفلسطينيين حتى يمكن أن تتكلمهم بمزيد من الوحشية .
وتشجب تدزانيا هذه الاعمال الوحشية التي أشارت ، بحق ، غضب المجتمع الدولي
على اسرائيل ، على نحو ما ظهر من العقوبات التي أنزلت عليها في قرارات الجمعية
العامة ومجلس الأمن . بيد أن اسرائيل ما زالت ترتكب مزيدا من الفظائع . وعلى ضوء
هذا العناد ، فمن المُلح الآن ، أكثر من قبل ، أن يُعلن المجتمع الدولي لاسرائيل
بأن العالم لن يظل سلبيا في مواجهة معاناة الفلسطينيين ، وهجمات قوات الدفاع
الاسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني .

ولا يزال هناك وقت ، وإن لم يكن بالقدر الكبير لكي تعيد اسرائيل النظر في موقفها في مسألة حق الشعب الفلسطيني الملحة في أن يكون لهم الكلمة النهائية في تقرير مصيرهم . إن فرض الاحتلال بالقوة الفاشمة بواسطة اسلحة وذخائر تزداد تطورا وتمقيدا ، ضد النساء والاطفال والمعزة الابرياء غير المسلحين ، هو الإرهاب في أبشع أشكاله . إن المقاومة الباسلة لهذا الظلم المستمر إلى حد التضحية بالحياة عندما لا يكون هناك خيار آخر يراه الناس على أنه عمل نبيل ، هو النقيض من الإرهاب ؛ إنه أداء واجب حماية شرف المجتمع كله ، ورخائته في أسوأ أشكاله . وإذا كانت القيادة الاسرائيلية تتجاهل هذا الواقع البين وتسميه ارهابيا ؛ فإنها تتنكر لدروس تاريخ اسرائيل نفسها ، ووجودها ذاته ، باعتبارها أمة .

وفي الجزائر منذ نحو شهر ، أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، عرض الفلسطينيون قضيتهم للعالم على نحو قاطع ونهائي ، وقدموا إسهاما رئيسيا من أجل قضية السلام في الشرق الأوسط تحت إرشاد ممثلهم الحقيقي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ودعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد الفوري لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . وقال أيضا بوجوب عقد المؤتمر على أساس قراراتي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين قبلتهما منظمة التحرير الفلسطينية . وترحب تجزانيا ، شأنها شأن كل دول العالم المحبة للسلام ، بحرارة بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني الذي عرض فيه الشعب الفلسطيني قضيته من أجل الحل السلمي لمسألة فلسطين ، ونحن نهنئ ، من كل قلوبنا ، الشعب الفلسطيني بهذه الخطوة الهامة والباسلة من أجل السلام . وسيكون لهذا الإعلان التاريخي تأثير كبير في معالجة الظلم الفادح الذي أحاق بالشعب الفلسطيني منذ ٤٠ عاما ، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د - ٢) .

ونحن نعتقد أن في إعلان الجزائر الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني كل العناصر الرئيسية التي من شأنها إنتاج مؤتمر دولي معني بفلسطين . أما المطالبة بأكثر مما قرره هذا الإعلان ، وأقره فهي تضييع للفرصة التاريخية المتاحة لنا الآن

للمشروع في حل سلمي لمشكلة فلسطين . وإذا ضاعت هذه الفرصة الثمينة فلن تقع المسؤولية على منظمة التحرير الفلسطينية ، أو الدول العربية في المنطقة ، بل ستقع مباشرة على إسرائيل ، وحمايتها الرئيسيين الذين يشجعونها في انتهاج طريق العناد .

والكرة الآن في ملعب إسرائيل لتقبل التحدي لأن المجتمع الدولي يعتبر أن المؤتمر هو الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية شاملة وسلمية لمسألة فلسطين ، لسبب مشكلة الشرق الاوسط . واشتراك كل الاطراف ، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، هو الشرط المسبق لنجاح المؤتمر . والاتفاق الشامل هو الكفيل بإزالة المظالم التي طالت ، وإقرار سلم دائم يقوم على العدل لكل دول وشعوب المنطقة .

السيد ميوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ولئن كنا

سعداء أن نأتي إلى هذه المدينة الجميلة ذات المناظر الخلابة ، إلا أن وفدي يشجب قرار حكومة الولايات المتحدة برفض منح تأشيرة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات لدخول الولايات المتحدة بقصد مخاطبة الأمم المتحدة بشأن مسألة فلسطين . ويقوض هذا القرار التزامات البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، للمنظمة العالمية ، ولنا حاجة لأن نؤكد على الضرورة القصوى لامتنثال الولايات المتحدة امتثالاً دقيقاً للتقاليد الدولية المرعية التي تحكم وتنظم مسلك الدول في أداء التزاماتها الدولية . وفي هذا المنعطف الدولي ، أشيد بالأمين العام للنهج الفعال المدروس الذي نظم به هذه الجلسات على الرغم من قصر المهلة التي أعطيت له ، كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره وامتنانه الخالصين لسويسرا ، حكومة وشعباً ، للإمكانيات الممتازة التي وضعت تحت تصرفنا منذ وصولنا إلى جنيف .

يعقد هذا الاجتماع في أعقاب القرار التاريخي والغايل الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في الاجتماع الطارئ الذي عقده في الجزائر في الشهر الماضي . والممثلون على علم تام بنتائج هذا الاجتماع ، ولهذا فلن أدخل في التفصيلات ، يكفي أن نذكر أن القرار الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني سيكون من شأنه فتح فصل جديد في التاريخ السياسي لفلسطين .

وأود لذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأحيي المجلس الوطني الفلسطيني والرئيس عرفات على القرار الجسور باعلان اقامة دولة فلسطينية مستقلة وعلى قبول قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . ان قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرار انشاء الدولتين يعد قبولاً بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي أدى الى تقسيم فلسطين الى دولتين - دولة عربية ودولة يهودية - مع اعطاء مركز دولي خاص لمدينة القدس الشريف . وكما نعلم جميعاً كانت دولة اسرائيل اليهودية هي الدولة الوحيدة التي انشئت في ١٥ ايار/مايو ١٩٤٨ .

وفضلاً عن ذلك ، بالرغم من استمرار الهجمات الوحشية التي شنتها اسرائيل على الرجال والنساء والاطفال العزل ، أظهرت منظمة التحرير الفلسطينية شهامة لم يسبق لها مثيل بالتمريح علانية وبصورة قاطعة عن معارضتها لجميع أشكال العنف والارهاب ، بما في ذلك ارهاب الدولة . وقد عرضت منظمة التحرير الفلسطينية عوضاً عن ذلك غمسن الزيتون .

لقد حمل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، السيد ياسر عرفات ، في بيانه الملمم والهام للغاية الذي أدلى به أمام الجمعية العامة ، رسالة حسن النية والسلام في الشرق الأوسط . انها رسالة أمل بالنسبة للأجيال المقبلة في كل من دولتي اسرائيل وفلسطين للعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً . ومن نافلة القول ان هذه فرصة نادرة وفي حينها وينبغي أن تستغلها جميع الأطراف المعنية استفلالاً تاماً لو قدر للسلام الدائم أن يتحقق في الشرق الأوسط .

وفي هذا الصدد ، تدعو زامبيا اسرائيل الى اغتنام الفرصة المتاحة الآن بالرد ايجابياً على الدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين تشارك فيه جميع أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان وفد بلادي يرى عن اقتناع ان بيان الرئيس عرفات ، الذي نهنته عليه أحرر التهئة ، كان واضحاً لا لبس فيه ، على النقيض من المشاعر التي أعرب عنها في بعض الدوائر . اننا نعتقد ، على العكس من ذلك ، ان منظمة التحرير الفلسطينية حققت تقدماً هاماً في عملية السلام الطويلة والشاقة المتملة بالقضية الفلسطينية . والآن

يبقى على اسرائيل أن تستجيب لهذه المبادرة بالدخول في مفاوضات مباشرة وذات مغزى مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد الحقيقي للشعب الفلسطيني . ان اسرائيل لا تستطيع الاعتماد الى الابد على القوة الغاشمة كوسيلة تستخدمها في اخضاع الفلسطينيين . فقد أظهر الفلسطينيون بالفعل ان عظمة اسرائيل العسكرية لن تصدم عن هدفهم الذي يداعب خيالهم في الاستقلال الوطني واقامة وطن يستطيعون بالفعل أن يسموه وطنهم . وقد جاءت الانتفاضة خلال السنة الماضية في الاراضي المحتلة لتشهد على ذلك .

ان من حق الشعب الفلسطيني أن يرسم مصيره . ومن المعروف ان العظيم قد لا يكون على حق دائما ، ولكن الحق يكون عظيما دوما . ومن قصر النظر اعتبار أن الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة لا تمثل بالفعل تطلعات جميع الفلسطينيين في اقامة وطن لهم . فالانتفاضة تعد تطورا خطيرا يتطلب اتخاذ قرارات جسورة وشجاعة من جانب اسرائيل بشأن الحاجة الى التعايش جنبا الى جنب في سلام مع الدولة الفلسطينية الجديدة كيما يسود السلم والوثام في النهاية في الشرق الاوسط . وقد أعلننا مرارا في الجمعية العامة وفي أماكن أخرى أنه بما أن القضية الفلسطينية هي لب الصراعات والتوترات في الشرق الاوسط ، فلا يمكن التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط ما لم تعامل الحقوق الفلسطينية معاملة عادلة . اننا نعتقد أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للمشكلة إلا بانسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . ان هذا الانسحاب سيمنح الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة والشابطة في تقرير المصير دون تدخل خارجي .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن الطريق الى السلم والاستقرار في الشرق الاوسط يكمن في التسوية التفاوضية . وفي ضوء هذه الخلفية تؤيد زامبيا تأييدا كاملا الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط يضم جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويتعين على اسرائيل ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد

الدول المجاورة وغيرها من الدول . لقد حان الوقت بالفعل لإسرائيل أن ترقى إلى مستوى الأحداث بأن تقبل القرار التاريخي الذي اتخذته مؤخرا المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره وسيلة لتحقيق السلم الدائم والمستمر في المنطقة . واننا نأمل بالمثل أن يقوم حلفاء إسرائيل باقناعها بالألتزيع هذه الفرصة الذهبية للبدء في عملية سلام في الشرق الأوسط .

وترحب زامبيا ، مع ذلك بنبا اعلان الولايات المتحدة الامريكية باقامة حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إننا ، في هذه المرحلة الحرجة من الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والهيمنة الأجنبية ، نحيا هذا الشعب على مقاومته البطولية للسياسات اللانسانية التي تنتهجها إسرائيل . إننا نحيا باخلاص على ما يبديه من شجاعة لا تكسل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية الشرمة التي أزهدت الأرواح البريئة لمئات من الفلسطينيين ، ولاسيما النساء والأطفال - بل انها دفنت البعض منهم أحياء .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد تأييد زامبيا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد الاحتلال والسيطرة الأجنبية وتضامنها معه . وإنني أقول له إننا شركاء معك في الكفاح المشترك . ان الطريق أمامنا طريق طويل وشاق ، ولكنني واثق من أننا سننتصر في النهاية .

إنها مسألة وقت فقط . فمادامت الإرادة متوفرة ستكون هناك دائما وسيلة ما . وفي هذا الصدد ، فان انشاء دولة مستقلة ذات سيادة على الأرض الفلسطينية يمثل هدفا نبيلنا علينا جميعا أن نبقى دائما ملتزمين به .

السيد أدوجي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نجتمع مرة أخرى للنظر في القضية المحزنة والمأساوية التي يعد استمرارها خرقاً مؤلماً للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل النهوض باحترام حق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات .

ومما لاشك فيه أن قضية فلسطين التي تبحثها الجمعية العامة منذ أربعين سنة ، أي منذ دورتيها الثانية والثالثة ، كانت دائماً ، بحكم تعقدها وحدتها وأثرها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ، تمثل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي ، ومشكلة بذلت فيها جهود ضخمة من أجل التصالح والتسوية السياسية والمساعدات وحماية حقوق الإنسان لصالح الشعوب المقهورة . وكانت الجمعية العامة بالتالي على حق عندما رأت ، بعد طول انتظار ، أن تدرج بحث هذا البند الرئيسي على جدول أعمالها منذ دورتها التاسعة والعشرين .

أما الظروف الاستثنائية التي أدت إلى عقد هذه المناقشة في "قصر الأمم" فهي تعبير بالغ الحيوية عن احترام المتطلبين الأساسيين المتعلقة بمصادقية هذه المنظمة العالمية وقدرتها على التصرف ، وهما الحاجة إلى أن تظل المنظمة أمينة على مقاصدها ومبادئها ومصادقة في التزاماتها من ناحية ، وأن تكفل من ناحية أخرى التنفيذ الدقيق لقراراتها ، والنهوض بحوار صريح ومفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف المعنية في الصراعات القائمة .

وفي الوقت الذي يشجع فيه التحسن في العلاقات السياسية الدولية على بذل الجهود للقضاء على بؤر التوتر في العالم ، وتحدث فيه تطورات هامة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، من الأهمية بمكان أن نستفيد على نحو رشيد من عاملين مبشرين بدفعية جديدة للسلام في الشرق الأوسط - وأعني بهما الأهمية التاريخية والتوقيت المناسب لاجتماعاتنا الحالية .

وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة عقب انشائها ، وتماشياً مع مبادئها ومقاصدها النبيلة ، حاولت التعويض عن أهانة مشينة ومقرزة لحقت بالأخلاق العالمية والضمير العالمي وكرامة الإنسان ، ومثلت خرقاً للاتفاقيات التي تطبق وقت الحرب ، وهي

الكراهية العنصرية المعادية للسامية التي تسببت في أبشع مجزرة جماعية حدثت في تاريخ الانسانية . والواقع ان الامم المتحدة بتبنيها انشاء دولة اسرائيل ، سعت الى ان تكفل للشعب اليهودي التمتع الكامل بهويته الوطنية ، حتى تمكنه من الاسهام بمبقريته الخلاقة في بناء عالم السلم والتقدم الذي تصوره الاءاء المؤسسون للمنظمة العالمية . وقد تطلب تحقيق الوئام والسلم بين جميع شعوب المنطقة وتوخي الانصاف ، احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال - وفي ان يكون له وطن بالتالي .

لذا ، فمن حسن الحظ ان منظمنا قد استجابت لذلك المطلب ، وابلغ دليل على ذلك قرارات الجمعية العامة ٣٣١٠ (د - ٢٩) و ٣٣٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٣٧ (د - ٢٩) ، التي بمقتضاها قررت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين - بين جملة أمور : دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة للشعب الفلسطيني ، الى الاشتراك في مداولاتها بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة ؛ وأكدت من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في فلسطين ، مع التشديد على ان اعمال هذه الحقوق امر لا غنى عنه لتسوية قضية فلسطين ؛ واعترفت بان الشعب الفلسطيني طرف اساسي في جهود السلام في الشرق الاوسط ، وان من حقه استعادة حقوقه بجميع الوسائل وبما يتسق مع مقاصد الميثاق ومبادئه ؛ ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة بمفعة مراقبة ، في جلساتها واعمالها وكذلك في المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الامم المتحدة ، والمؤتمرات التي تعقدتها الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة .

وقرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٢٠) يكتسب ايضا أهمية كبرى في هذا الصدد . فقد قامت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بانشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وخولتها ولاية درامة القضية وتوصية الجمعية العامة ببرنامج تنفيذي يستهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق التي يعترف بها قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) ، ومن بينها حقه في العودة الى وطنه وفي تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية .

وأود هنا أن أشيد اشارة حارة بتلك اللجنة ، وبرؤسائها المتعاقبين على وجه الخصوص ، على العمل الهام الذي أنجزوه في اضطلاعهم بولايتهم . لقد أفرز هذا العمل تعبئة متزايدة للرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية العادلة ، وأدى الى تعزيز الجهود المبذولة لتقديم المساعدات الاجتماعية والانسانية وحماية حقوق الانسان للشعب الفلسطيني .

ثم جاء حدث تاريخي بالغ الأهمية - هو امتئاف الجمعية العامة نظرها في قضية فلسطين - ليوفر لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية فرصة تبليغ المجتمع الدولي رسالة ثلاثية هي : ايمان الشعب الفلسطيني برسالة الامم المتحدة في النهوض بحق الشعوب في تقرير المصير ، وبقدرتها على ذلك ؛ والتزام منظمة التحرير الفلسطينية الثابت بالاستمرار في متابعة كفاحها العادل من أجل التحرر الوطني وبالتضامن مع جميع الشعوب المقهورة الأخرى في العالم ؛ و ارادة الشعب الفلسطيني الحاسمة وعزمه على اعادة السلام الى الشرق الاوسط .

بل الواقع ان الرئيس ياسر عرفات أعلن ما يلي أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين :

"اننا حين نتكلم من على هذا المنبر الدولي ، فان ذلك تعبير في حد ذاته عن ايماننا بالنضال السياسي والدبلوماسي مكلا ومعززا لنضالنا المسلح وتعبير عن تقديرنا للدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في حل المشكلات العالمية ، بعد أن تغيرت بنيتها في صالح أماننا وآمال الشعوب وفي حل مشكلتنا التي تتحمل فيها هذه المؤسسة الدولية مسؤولية خاصة" (A/PV.2282 ، ص ١٦)

"لقد جئكم ... بغصن الزيتون في يدي وببندقية الشائر في يدي .. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي .. لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي .. لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي .."

".. الحرب تندلع من فلسطين .. والسلم يبدأ من فلسطين" . (المرجع

نفسه ، ص ٥)

ولسوء الحظ أن هذا النداء الصائب للحوار لم يلق الاستجابة التي كنا نأملها . ولذلك فإننا نتفهم السبب في قيام الشباب الفلسطيني الذي يشعر بالإحباط وبخيبة الأمل ، بانتفاضة واسعة النطاق تعبّر عن إصرار شعب بأسره على كسر حالة الأمر الواقع وتخليص نفسه من القمع . ويمكن للمرء أيضا أن يفهم السبب في قيام المجلس الوطني الفلسطيني ، في ختام دورته الاستثنائية التاسعة عشرة التي عقدت في الجزائر ، بإصدار قرار تاريخي بإعلان إقامة دولة فلسطين . وأخيرا ، يمكن للمرء أن يفهم نطاق البيان الهام الذي أدلى به الرئيس عرفات أمامنا يوم الثلاثاء في هذه القاعة .

ويرى وفد بلادي أن التأييد الذي يعطيه المجلس الوطني الفلسطيني للانتفاضة ، مع قرار إنشاء دولة فلسطين ، واضح للغاية ويعبّر عن الغرض غاية التعبير . إن الشعب الفلسطيني يريد الحرية والسلام ؛ ولهذا رحبت بلادي - بروح من المسؤولية وبما يتماشى مع الحدث ذاته - بذلك القرار التاريخي . وتوغو لا تشك للحظة في حسن نية زعماء ذلك الشعب ، الذي ظل دون وطن لزمن طويل ومن ثم فقد اعترفت يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بدولة فلسطين المستقلة وذكرت ما يلي :

"إن حكومة توغو ، التي ترتبط بعلاقات ممتازة مع دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تعتبر إقامة دولة فلسطين عنصرا في عملية يجب أن تصل بأطراف النزاع في المنطقة الي حل تفاوضي لمساكلها .

"وفي ضوء موقف حكومة توغو ، التي أيّدت دائما ودافعت عن حق اسرائيل وحق الشعب الفلسطيني في أرض داخل حدود آمنة معترف بها دوليا وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، قرر مجلس الوزراء الاعتراف رسميا ابتداء من هذا التاريخ ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، بدولة فلسطين" .

وقد جرى هذا الاعتراف بإدراك كامل ، فيما يتعلق بإعلان قيام دولة فلسطين ، في رأي بلادي ، في إطار المبادئ الرئيسية التي أرساها المجتمع الدولي في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهي حق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة ، وحق الشعب الفلسطيني في

تقرير المصير ، لكل ما ينطوي عليه هذا الحق كما ذكر بين أمور أخرى في إعلان مؤتمر جنيف بشأن فلسطين الذي عقد عام ١٩٨٢ .

وينبغي النظر الى اعتراف بلادي بدولة فلسطين المستقلة باعتباره أيضا نداء موجها الى منظمة التحرير الفلسطينية . إن حكومة توغو ، إذ تعلن اعترافها هذا ، دون أي تردد وبحسن نية ، تتوقع أن تتبّع رسالة السلام التي أطلقت في الجزائر في أسرع وقت ممكن خطة سلام تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، وفي هذا الشأن ، فإن البيان الذي أدلى به الرئيس عرفات يستحق دراستنا .

ان توغو ، منذ أن تولي قيادتها فخامة الجنرال غناسنغي ايديما ، أرست سياستها الخارجية على الحوار والتعاون والتسوية السلمية للنزاعات . وهذه السياسة هي التي جعلتها تتخذ موقفا بشأن الشرق الأوسط يدعو الى الحوار بين جميع الأطراف في المنطقة . ولهذا تعتقد انه بغية التوصل الى تسوية سلمية تحترم الحقوق التي حددتها الأمم المتحدة لجميع الأطراف ، من الضروري أن يجري حوار بين الطرفين ، وقد حان الوقت أن يتخذ الجميع ، الاسرائيليون والفلسطينيون ، خطوة في الاتجاه الصحيح ، ويقبل كل طرف للآخر ما يطالب به لنفسه ، ولقد اتخذت توا خطوة فلسطينية جديدة* .

وفي ضوء الرغبة في صنع السلام مع اسرائيل ، كما أعرب عنها بوضوح القيادة الفلسطينية ، من الضروري لحكومة اسرائيل أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية للدخول بشكل فعال في عملية تسوية سلمية للنزاع . ويتطلب بدء هذه العملية الاحترام الدقيق من جانب اسرائيل لالتزاماتها كدولة قائمة بالاحتلال ، وفقا لاتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وانسحاب جميع قواتها وإزالة مستوطناتها ، لأن هذا سيكون على المدى البعيد الشرط المسبق الحاسم لأي حل دائم وشامل . ويبدو لنا أن اسرائيل كانت على أية حال في انتظار هذه الخطوة من جانب الفلسطينيين . ألم يكن سعادة شيمون بيريز ، وزير الشؤون الخارجية الاسرائيلي هو الذي ذكر يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ من على منصة الجمعية العامة ما يلي :

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

"نحن على استعداد لإجراء مفاوضات على أساس الإطار الوحيد الذي أُكِّد من جديد هذا الاسبوع في الاجتماع الثلاثي الذي ترأسه الرئيس ريفان واشترك فيه وزير الخارجية المصري وقبلته بلدان عربية وكذلك جميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن - وأعني به قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان الى حل وسط إقليمي والى حدود آمنة . فهذان القراران يشكلان الأرضية الوحيدة المشتركة .

"وبينما نحن على استعداد للوفاء بهذه الالتزامات ، سنكون واضحين بنفس القدر في تعاملنا مع ما نتوقعه من جيراننا" . (A/43/PV.9 ، ص - ٨٦) .
 ألم تكن منظمة التحرير الفلسطينية ، عن طريق رئيسها ، واضحة في بيانها بما يكفي لدفع اسرائيل الى إعادة النظر في موقفها ؟ لقد تم الوفاء الآن بجميع الشروط التي تتيح لاسرائيل أن تبدأ المفاوضات .

وفي رأي وفدي ، أن الدور الوسيط الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي وجميع أعضائه هو تيسير إجراء ذلك الحوار الذي طال انتظاره . وكل التكتيكات الرامية الى تأخير الحوار تلبية لاعتبارات داخلية بحتة لا يمكن إلا أن تؤدي الى الإضرار باستعادة السلم والأمن في المنطقة .

لقد أدركت الأطراف المعنية مباشرة - وهم الاسرائيليون والفلسطينيون - أن الوقت قد حان لانقشاع سحب الأمل ومنع تكوّن عواصف جديدة تظلم الأفق مرة أخرى . ومن ثم فقد حان الوقت لأن يصبح الإجراء الذي ارتضاه المجتمع الدولي ، ألا وهو المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط ، حقيقة واقعة لا سرايا خادعا . إن المؤتمر الدولي هو وحده الذي يمكن أن يوفر إطارا مناسباً للأطراف المعنية لإجراء الاتصالات اللازمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

وتؤكد الاعترافات الكثيرة المتعاقبة بالدولة الفلسطينية ظهور توافق آراء دولي محدد لتمييز القضية العادلة للشعب الفلسطيني . ولهذا ، فنحن نمر بنقطة تحوّل في التاريخ تتطلب أن تكون الطموحات المشروعة التي يصبو إليها هذا الشعب نحو الحرية والاستقلال ، كما ورد بوضوح في قرار المجلس الوطني الفلسطيني ، نقطة انطلاق لتسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

لم تعد هناك جدوى من العناد وعدم الثقة ، إن روح الحوار البناء والمرونة هي التي تؤدي الى إثمار بذور السلم . وتود حكومة توغو أن توجه نداء عاجلا الى حكومة اسرائيل وقادة منظمة التحرير الفلسطينية للاجتماع في أقرب وقت ممكن حول طاولة التفاوض ، آخذين بعين الاعتبار أن منطقتهم ، الشرق الأوسط ، هي مهد الاديان الثلاثة التوحيدية العظيمة التي توصي كل فرد باحترام جيرانه .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية

العامّة في جنيف هذا الاسبوع للنظر في قضية فلسطين . وكانت الظروف التي أدت الى تغيير مقر اجتماعها سيئة في الواقع . ويضم وفدي صوته الى أصوات الدول الاعضاء الأخرى في التعبير عن عدم ارتياحها لقرار الولايات المتحدة الذي يعد انتهاكا

للتزامات الدولية التعاقدية . إن الشعب الفلسطيني لا يزال طرفا رئيسيا في ذلك الصراع وإن أية محاولة للتلاعب في تمثيله ، ولا سيما على أعلى الأصعدة ، لن تؤدي إلا إلى الإضرار بعملية السلم وآفاق السلم في الشرق الأوسط .

وليس وفدي بحاجة لأن يؤكد الأهمية القصوى للموضوع قيد النظر . فقد كانت قضية فلسطين مركز اهتمام الأمم المتحدة طوال العقود الأربعة الماضية . ولم يكن هذا فحسب بسبب التأييد الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني ولكن أيضا بسبب الصراعات والتوترات المستمرة في المنطقة .

ويوافق هذا الأسبوع الذكرى السنوية الأولى للانتفاضة الشعبية المستمرة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة . وإذ نشهد يوما بعد يوم المقاومة الباسلة من جانب والقمع العنيد من الجانب الآخر ، من الطبيعي أن نتساءل جميعا إلى أي مدى يمكن أن تستمر هذه الحالة المأساوية والمضطربة دون آثار وخيمة .

وقد تزايد الاهتمام البالغ من جانب المجتمع الدولي إزاء تدهور الحالة يوميا في الأراضي المحتلة نتيجة للهجوم الإسرائيلي الأخير على لبنان . ونحن ندين هذا الانتهاك الصارخ لسيادة ووحدة أراضي لبنان ونطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية ، وفقا لما نصّت عليه قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وقد زادت سياسة القمع الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والعدوان عبر الحدود من الحاجة الملحة للسعي من أجل تحقيق السلم في المنطقة .

ومن الشابت في سجلات التاريخ أن كل مبادرات السلم في الماضي قد فشلت أساسا بسبب أنها لم تأخذ في كامل اعتبارها الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وسيظل السلم في الشرق الأوسط بعيد المنال طالما أن تلك الحقيقة الأساسية لم تؤخذ في الاعتبار ولم يسلم بها . وقد أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن استمرار الأمر الواقع ليس ممكنا كما أنه ليس مقبولا . وهذا المأزق لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تصعيد الخطر ومضاعفة المعاناة الإنسانية .

وفي هذا السياق ، يشجب وفدي بقوة التصرف الإسرائيلي العنيد ولا سيما اعتمادها المستمر على القوة الوحشية في التعامل مع الانتفاضة والمظاهرات المدنية .

وننتهز هذه الفرصة لنطلب من اسرائيل مرة أخرى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . بيد أن هذه خطوة بسيطة ولكنها لازمة . ولا نزال مقتنعين بأن السلم في الشرق الاوسط لا يمكن ضمانه دون الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

لقد كانت نيبال ترى منذ فترة طويلة أن السلم الشامل والدائم والعادل في الشرق الاوسط يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية ، هي : انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والاحترام غير المشروط لحقوق الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقها في إقامة دولة مستقلة ، والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، دون أن تتعرض للتهديدات أو أعمال القوة .

إن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن هو التوفيق بين إصرار اسراييل على ضمان حقها في الوجود وإصرار الشعب الفلسطيني بنفس الدرجة على رفض الحياة فسي ظل الاحتلال الاسرائيلي المستمر .

وفي هذا الصدد ، فقد أدى إعلان المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر أخيرا إلى إذكاء الآمال في التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة . وترحب حكومة جلالة ملك نيبال بهذا الاعلان التاريخي وتعتبر أنه يقدم دفعة جديدة للبدء في عملية المفاوضات بغية وضع حد لحالة الاحرب والاسلم الراهنة . إننا نوافق تماما على أنه لا يمكن تحقيق تسوية سياسية عادلة ودائمة إلا عن طريق المفاوضات التي تتم بحسن نية وعلسى أساس المبادئ التي أكدها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) . ويشجعنا أن نلاحظ أن إعلان الجزائر لا يقوم فقط على القرار التاريخي للجمعية العامة والذي أنشأ دولتين في فلسطين ، بل أنه يطالب أيضا بالتسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي وبتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان السلام والامن لجميع الدول في المنطقة .

لقد أتاحت لنا بالامس فرصة الترحيب بيننا بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

إن الرئيس عرفات رمز للروح التي لا يمكن قهرها وللتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . إننا نكن له في نيبال فائق الاحترام لقيادته النشطة ولشجاعته وبعمد نظره . ولهذا فقد كان من الطبيعي أن نصفي لبيانه باهتمام وانتباه بالغين . إن بيانه يشهد على استعداد الشعب الفلسطيني للدخول في مفاوضات جادة من أجل وضع حد للصراع . ويؤمن وفد بلدي أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة . إن هذا المؤتمر ، باشتراك جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، يتيح أفضل أمل للسلام في الشرق الأوسط . وإن من صالحنا جميعا ، ومن صالح السلم والعدل بصفة خاصة ، ألا يسمح لهذه الفرصة الفريدة بأن تحبط أو تغفل .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل الاستمرار في المناقشة هذا الصباح ، أود أن أعرب عن ارتياحي - الذي لا أشك أن جميع من في هذه القاعة يشتركون فيه - لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول في حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الجمعية العامة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

ويمثل قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطوة إلى الامام لها أهمية كبرى في البحث عن تسوية سلمية تفاوضية دائمة للقضية الفلسطينية ، وفي نهاية المطاف ، للصراع العربي الاسرائيلي .

ولا يفوتني إذ أعرب عن ارتياحنا لهذا التطور أن أذكر المساهمة الشخصية للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وأن أعرب مرة أخرى عن شكرنا له لبيانه ذي المكانة التاريخية الهامة . وأني واثق من أن البيان الذي ألقاه في بداية هذه الاجتماعات قد وفر الدفعة اللازمة للتطورات التي نحياها اليوم .

وأعتقد ، من ناحية أخرى ، أنه ليس من قبيل الصدفة أن تتزامن كل هذه التطورات الايجابية مع مناقشة البند ٢٧ من جدول أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية . وقد أثبتت منظماتنا - الامم المتحدة - مرة أخرى أنها العامل الحافز في اتخاذ الخطوات الحاسمة في طريق البحث عن تسوية لنزاع اقليمي رئيسي . ولا يعتبر ذلك إلا تأكيدا للدور الايجابي الحيوي الذي تقوم به الامم المتحدة في الساحة الدولية . ولا يمكنني - كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين - إلا أن أعرب عن ارتياحي التام لذلك .

وباختصار ، فإنه يحدونا الأمل الكبير في بدء جهود جديدة ومحددة من الآن بغية التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية التي يضع استمرارها مسؤولية كبيرة على ضمير المجتمع الدولي بأسره .

أفهم أن هناك عددا من الوفود يريد الكلمة تعليقا على بعض جوانب البيان الذي ألقيته الآن . وليس هناك ما هو أنسب من ذلك . ولكن الأمر المؤكد أنه لابد لنا من الاسهام بصورة فعالة في إنجاز البند ٢٧ من جدول الاعمال . ويتمثل هذا الاسهام الفعال في الانتهاء من النظر في هذا البند اليوم طبقا للجدول الموضوع تنفيذا لقرار الجمعية العامة بنقل عملنا إلى جنيف . ولذلك أود أن أذكر الممثلين بكل احتسرام بأننا سنحاول قدر المستطاع مواصلة برنامج العمل كما اتفق عليه .

السيد يافوزالب (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجري

المناقشة الحالية لقضية فلسطين في الواقع في ظل ظروف استثنائية للغاية . فأولا ، هذه هي المرة الاولى التي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه المسألة منذ القرار الهام للمجلس الوطني الفلسطيني باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .

وشانيا ، هذه هي المرة الاولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تنتقل فيها الجمعية العامة إلى جنيف للتداول بشأن أحد البنود المدرجة في جدول أعمالها .

ويسرنا أن السيد عرفات قد تمكن من أن يؤكد مرة أخرى في هذه المناقشة الهامة في جنيف وأمام المجتمع الدولي بأسره القرارات البناءة والواقعية التي تمخضت عن الاجتماع الأخير للمجلس الوطني الفلسطيني .

لقد انقضى أكثر من أربعين عاما منذ أن اتخذت الجمعية العامة قراراتها الاولى المتعلقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي . ومنذ ذلك الوقت ، اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولية مستمرة عن قضية فلسطين وأصبح دورها في إيجاد حل للمشكلة أمرا لا غنى عنه . وعلى مر السنين ، أرست الأمم المتحدة المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها حل المشكلة على نحو شامل وعادل ودائم والتي تحظى بتأييد واسع النطاق .

وفي الوقت الحاضر ، وفي حين تبرز مؤشرات ايجابية للاتجاه نحو المصالحة وحسم بعض النزاعات الاقليمية ، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل للأسف تهديدا خطيرا للأمن الاقليمي والسلم العالمي . ويعزى ذلك بالدرجة الاولى إلى عدم حسم مشكلة فلسطين وإلى أن لب هذه المسألة يكمن في مخنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظمه تحت الاحتلال أو في المنفى .

إلا أننا لا يمكن أن ننكر وجود بعض المؤشرات المشجعة التي تبشر بالخير فسي الوقت الحالي . فقد شهدنا منذ مناقشة هذا البند في الجمعية العامة في العام الماضي عددا من التطورات الهامة . أولا ، لا تزال الانتفاضة التي انبثقت في كانون الاول/ديسمبر الماضي في الأراضي المحتلة تكتسب زخما قويا وتركز انتباه العالم بأسره على الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني برمته . شانيا ، أن قرار الاردن بقطع

الروابط الادر١ة والقانون١ة ال١ة تربطه بالضة الغربية ؛ وأخ١را ، إعلان الدول١ة الفلسطينية المستقلة من قبل المجلس الوطن١ الفلسطيني ف١ اجتماعه الأخير المنعقد ف١ الجزائر ، ١شكلان خطوت١ن تاريخ١ت١ن .

وف١ هذا الصدد ، ف١إننا نرحب بال١بان الهام ال١ذ١ أدل١ به الس١د عرفات ف١ف١ هذا المحفل يوم الثلاثاء ونقدر تقديرا بالغا تأك١ده وتوض١حه القراءات ال١جاب١ة ال١ة اتخذها المجلس الوطن١ الفلسطيني بهدف تب١د١د أ١ة شكوك أو ترددات ف١ما ١تعلق بالنوا١ا ال١ق١ق١ة لهذ١ القراءات . ومن الواضح أن ال١حداث الكبر١ ال١ة طرأت ف١ف١ الأشهر القل١لة الماض١ة تتطلب دراسة دق١قة من جانب المجتمع الدول١ .

ولا ١زال إصرار اسر١ل على انتهاج س١اساتها المعروفة ١شكل العقبة ال١ساس١ة ال١ة تقف ف١ طريق بدء عمل١ة سلم١ة فعالة ف١ الشرق الأوسط . وبالتالي ، لم ندهش لتفاقم ال١الة ف١ الأراض١ العربية الواقعة تحت ال١حتلال الاسر١ل١ حتى وصلت ف١ شهر كانون الأول/د١سمبر الماض١ إلى انتفاضة السكان الفلسطينيين المدين١ين ضد ال١حتلال الاسر١ل١ .

ومنذ ذلك ال١١ن ، تابعنا باهتمام التطورات ال١ة حصلت ف١ الأراض١ الفلسطينية المحتلة . ولقد لفت تقرير الأ١من العام الأخير (A/43/805) وتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ف١ الشرق الأدنى انتباهنا إلى معاناة الفلسطينيين وبؤسهم المتزايد .

ونظرا للخسارة الفادحة ف١ الأرواح والمعاناة البشري١ة ، شجبت حكومة ترك١ا مرارا التداب١ر والممارسات التعسفية ال١ة ترتكبها اسر١ل ف١ الضفة الغربية وقطاع غزة وطلبت اسر١ل بالامتناع عن كل أعمال العنف ال١ة تمارس ضد السكان المدين١ين .

ولقد أعلنت حكومت١ ف١ مناسبات عديدة عن رأ١ها بوجود علاقة وث١قة ب١ن معاناة الفلسطينيين والحاجة إلى تسوية س١اس١ة لمشكلة الشرق الأوسط . وقد تم التأكيد على الطابع الس١اس١ لهذ١ المشكلة ف١ تقرير الأ١من العام (S/19443) ال١ذ١ ١شير إلى أن إ١لاء أه١مة قصوى للمفاوضات الرامية إلى تحقيق هذ١ التسوية واتخاذ التداب١ر

الكفيلة بتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ينبغي ألا يصبحا بديلين لايجاد حل عاجل للمشاكل السياسية الهامة .

وفي ظل هذه الظروف ، يشكل إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة من جانب المجلس الوطني الفلسطيني معلما تاريخيا في الجهود الرامية إلى ايجاد حل عادل ودائم لمسألة الشرق الأوسط . ونحن نرى أن كل الاطراف المعنية بالنزاع قد وجدت محاورا جديدا في منظمة التحرير الفلسطينية يحيد تسوية المسألة بالطرق والاعمال السلمية ويتمتع بنضج متزايد نابع من مسؤوليته الخاصة تجاه إقامة الدولية الفلسطينية . ويعد ذلك بالنسبة لنا تطورا هاما في مجرى عملية السلم .

وقد شكل عدم وجود آلية مناسبة للتفاوض لسنوات عديدة إحدى العقبات الاساسية في طريق معالجة المسائل الجوهرية في هذا المجال بوسائل فعالة . وتعمقت مشاعر الشكوك بين الاطراف ، لعدم تمكنها من إجراء الحوار ، الامر الذي خلق مناخا أدى إلى نزاعات مستمرة أو بيانات رنانة عقيمة . وتبدو الظروف الآن مواتية بشكل أفضل للتشجيع على القيام بعملية السلم . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى الآراء التي أعرب عنها الامين العام في تقريره حول الحالة في الشرق الاوسط والتي أبرزت ما يلي :

لقد أسفرت الدورة الاخيرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عن زخم جديد في العملية الدبلوماسية وهو ما يتيح ... فرص تقديم جديدة صوب السلم ينبغي أن نغتنمها . (A/43/867 ، الفقرة ٢٧)

وفي هذا الصدد ، نحن نرحب بالقرار الذي أعلنته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة بشأن الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ونأمل أن تسهم هذه الخطوة الحكيمة والايجابية في تحقيق السلم في المنطقة .

إن سياسة تركيا إزاء مسألة الشرق الأوسط تهدف إلى تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة وقد اتسمت دائما بالوضوح والشباب والاتساق .

ولقد أعربنا دائما في إطار موقفنا هذا عن الرأي بأنه لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا عن طريق انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة

منء عام ١٩٦٧ والاعتراف بالءقوق المشروعة للفلسء١ن١١ن ، بما فل ذلك ءقهم فل إءامة ءولة مسءقلة ءاصة بهم من ناء١ة ، والاعتراف بءق ءم١ع الاطراف فل المنءقة ، بما فسل ذلك اسراءل ، فل الع١ش ءاءل ءءوء آمنة معترف بها ، من ناء١ة آءرى .

وبالءال١ ، ١عء اعترافنا بالءولة الفلسء١ن١ة الء١ آعلنت مؤءرا نء١ءة طبع١ة لموقفنا فل هذا الصءء . ولا ١عء هذا الاعتراف معاء١ا لال١ طرف فل المنءقة ، بل على العكس ، فلانه ١١هءف إلى تسه١ل تهلئة الظروف المناسبة الء١ تمكّن كل الاطراف فسل المنءقة ، بما فل ذلك اسراءل ، من الع١ش فل سلم وآمن واستقرار .

كما أننا رحبنا ، على أساس هذا الفهم ، بالقرارات البناءة التي اتخذتها مؤخرا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، ونبذ الإرهاب . وقد قدرنا هذه القرارات الجسورة حق قدرها ، حيث انها تفي بمتطلبات المجتمع الدولي كما أنها تعبير واضح عن رغبة الفلسطينيين في أن يعيشوا جنبا الى جنب مع اسرائيل في سلام . ولهذا وجدت تركيا أن قرارات الفلسطينيين الاخيرة ، ومنها إنشاء دولة مستقلة على أرضهم ، جديرة بكل تشجيع .

وتعتقد تركيا أنه لكي يمكن استثمار الموقف البناء الواقعي الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية لابد لإسرائيل ، أيضا ، أن تتخذ الخطوات التي يتوقعها منها المجتمع الدولي ، وأن تستجيب للفلسطينيين بنفس الروح . ولهذا فمن مسؤولية كل المعنيين أن يكون تقييمهم إيجابيا للفرصة التي أتاحتها التطورات الاخيرة ومنها بيان السيد عرفات الايجابي الذي ألقاه يوم الثلاثاء ، والتفصيلات التي قدمها في المؤتمر الصحفي الذي عقده بالأمس ، وأن يظلموا بنصيبهم في هذا الصدد من أجل إعطاء دفعة جديدة لعملية السلام التي ترمي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة .

إن تركيا مستعدة لتأييد كل جهود السلام لتحقيق هذا الهدف . وترحب حكومتني ، في هذا الإطار ، بعقد مؤتمر سلام دولي شريطة أن توافق كل الاطراف المعنية على ذلك . كما أن تركيا تعتقد أنه نظرا للروابط التاريخية التي تربطها بالاقليم . وعلاقتها الطيبة وحوارها مع كل الاطراف فقد يمكنها أن تلعب دورا في هذا الصدد ، ان طلب منها المعنيون ذلك .

ويبدو أن الظروف الراهنة ، والتطورات السريعة ، في مجرى هذا الاجتماع يفتح آفاقا مبشرة لإتمام حل عادل ودائم لمسألة فلسطين . ويجب السعي الى السلام في حكمة ، وتبصر ، وشجاعة وتفهم . علاوة على أن ديناميكية الاوضاع الاقليمية والعالمية الراهنة من شأنها أن تشجع السلام لا المواجهة .

إن الوقت يغلت بسرعة من أولئك الذين لا يستجيبون لنداء السلام ، والهدوء في المنطقة . ولهذا ، فإذا أردنا السلام بجدية في المنطقة ، وجب علينا أن نعتد بالوقائع الراهنة على نحو كامل . وبهذه الروح نناشد إسرائيل ، مرة أخرى ، بأن تعيد النظر في موقفها ، وأن تختار المصالحة لا المواجهة بحيث يمكن ، في النهاية ، تحقيق السلام ، الذي طال انتظاره ، في الشرق الأوسط ، حيث يمكن للجميع ، بما في ذلك إسرائيل ، أن يعيشوا جنبا إلى جنب في سلام واستقرار وأمن .

وقبل أن أنهي كلمتي ، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والتي عملت ، بنجاح ، على زيادة الوعي بمسألة فلسطين ، وأشارت تعاطفا ودعمًا قويين لقضية الشعب الفلسطيني المشروعة بين أعضاء المجتمع الدولي . كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لالتزامه وجهوده التي لا تكل لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أكرر توضيحا بالنسبة

لبرنامج العمل بعد ظهر اليوم ، أننا سنبدأ عملنا الساعة ١٤/٠٠ عندما نستمع إلى آخر المشتركين في مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال . ومن المتوقع أن تنتهي المناقشة الساعة ١٥/٠٠ على أكثر تقدير ، ومن ثم سنشرع في عملية التصويت التي تستغرق بعض الوقت نظرا لعدم وجود أجهزة التصويت التي كانت تحت تصرفنا في نيويورك . وأشدد على أن عملية التصويت سوف تستغرق عدة ساعات نتيجة للإجراء الذي علينا اتباعه .

السيد بالنشيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق

بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ، تعتقد المكسيك أن القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بإعلان استقلال دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل خطوة هامة نحو إنجاز حل شامل للنزاع في المنطقة .

لقد تمسكت المكسيك دائما بأن السلام في المنطقة يجب أن يقوم على أساس المصالح المشروعة لكل الاطراف المعنية ، ومنها الشعب الفلسطيني . وبالمثل ، فقد أعربنا عن قناعتنا بأن الامتثال الدقيق لقرارات الامم المتحدة ، ولا سيما قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يمثل شرطا مسبقا لإقرار سلام دائم في المنطقة .

وفي خلال الإحدى وعشرين عاما الاخيرة أوضحت منظماتنا أن حل أزمة الشرق الاوسط يجب أن يضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، والتعايش السلمي بين كل دول المنطقة ، وحماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

إن قبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ينطوي على الاعتراف بدولة اسرائيل من حيث أن هذا القرار يذكر أن لكل دول المنطقة الحق في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها .

كما يشجعنا أيضا الاتصالات التي قام بها زعيم منظمة التحرير الفلسطينية مع الجماعات التي تهتم بالتوصل الى حل للنزاع ، وبصفة خاصة الالتزام بالاعتراف بدولة اسرائيل ، ونبذ أعمال العنف التي قد تقوض حق هذه الدولة في الوجود .

وتفهم المكسيك أن منظمة التحرير الفلسطينية إلتزمت في الإعلان الذي اعتمده باحترام مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ورفض التهديد باستخدام القوة وحسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

إن المكسيك يراودها الأمل المتأجج في أن يكون الوضع الجديد القائم على احترام حقوق الشعوب في تقرير المصير وعلى الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مؤتيا لحل هذا النزاع الخطير ، الذي ما برح مدرجا في جدول أعمال المنظمة منذ يوم إنشائها تقريبا . وفي هذا الصدد ، فإن حكومة المكسيك على اقتناع بأن عقد مؤتمر سلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبموافقة جميع الأطراف المعنية ، وبالإعداد الكافي له ، سيؤدي الى احراز حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط .

ويمثل ما قلناه الآراء الرسمية لحكومة المكسيك بالنسبة لجوهر البند ٣٧ من جدول أعمال الجمعية ، أي قضية فلسطين . إن الظروف الخارجة عن سيطرة الدول الاعضاء والناجمة عن خرق الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والبلد المضيف أجبرت الجمعية العامة على الانتقال من مقرها في نيويورك الى مدينة جنيف السويسرية المضافة من أجل سماع الرسالة التاريخية التي ألقاها السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، قبل أمس هنا في قصر الأمم ، وكذلك البيانات الهامة لأكثر من ١٠٠ متكلم رحبوا بصورة ساحقة بإقامة دولة فلسطين الجديدة وأعربوا عن أطياب أمنياتهم بانعقاد مؤتمر دولي لتحقيق السلم في الشرق الاوسط . وفي الحقيقة أدى انعقاد الجمعية العامة هنا في جنيف الى تعزيز أهمية هذا البند من جدول الاعمال وإثراء المناقشة الهامة حوله ، التي تقترب الآن من نهايتها ، والتي ستؤدي بالتأكيد الى اعتماد مشاريع قرارات حاسمة تعبر عن هذه التطورات الجديدة* .

لقد كان مبدأ حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، وفي هذه الحالة الشعب الفلسطيني ، المبدأ الأساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتكز عليه طيلة المناقشة الحالية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

ومما يعترف به عالميا أن عمل الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار ، الذي أدى الى ظهور عشرات من الدول المستقلة الجديدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، يظلع اليوم بدور بارز من خلال الترحيب بإعلان دولة فلسطين مسن جانب شعبها في ممارسة حقه التاريخي غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

لقد أكدت الاغلبية الساحقة من المتكلمين أن التغيير في المركز السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني يمثل خطوة هامة نحو تحقيق السلم في الشرق الاوسط . وكما ذكر الرئيس قبل بضع دقائق ، أظهرت المناقشة حول هذا البند أن الأمم المتحدة لا تزال المحرك القيم والفعال للعمل الدولي ، ويسرنا للغاية أن يتم إسهام المنظمة في حل هذا النزاع في ظل رئاسة أحد أبناء أمريكا الوسطى البارزين وتحت قيادة إبننا آخر ، هو الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار .

إننا على اقتناع أن بوسعنا عن طريق احترام حقوق جميع الأطراف في النزاع العربي الاسرائيلي ، ولا سيما ما يتصل منها باسرائيل ودولة فلسطين ، وبمساعدة الأمم المتحدة ، تشجيع عقد مؤتمر دولي واستبدال الصراع الذي دام آلاف السنين واتخذ أخطر صورة له في فترة السنوات الأربعين الماضية بسلم عادل ودائم وبتأكيد مبدأ هام آخر من مبادئ الميثاق ، ألا وهو التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، وهو المبدأ الذي يحظى على الدوام بالتأييد الراسخ من جانب المكسيك .

السيد بيرشوم (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وافق

يوم الأحد الماضي الذكرى الأربعين لاعتماد الجمعية العامة للاعلان العالمي لحقوق الانسان . وبينما نحتفل بهذه الوثيقة التاريخية ، التي بشرت بدخول تاريخ البشرية حقبة جديدة من السلوك المتمدن بين بني البشر ، يتعين علينا في الوقت ذاته أن نذكر بأن هناك لغاية هذا اليوم ملايين من البشر في جميع أنحاء العالم ، ولاسيما أولئك الذين يعيشون تحت السيطرة ، يكافحون من أجل بلوغ القدر الكامل من الكرامة الانسانية التي هي حقنا الطبيعي .

ولا يزال أشقاؤنا الفلسطينيون ، شأنهم شأن إخواننا وإخواتنا في ناميبيا وجنوب افريقيا الذين يعيشون في ظل نظام الفصل العنصري المنبوذ ، محرومين من حقوقهم المشروعة وتنزع عنهم ممتلكاتهم وصفاتهم الانسانية . فلا يمكن لى شعب يتعرض لمثل هذه الإهانات إلا أن ينهض في النهاية شائرا ومكافحا كفاحا مسلحا ضد السيطرة . إن الانتفاضة البطولية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي دخلت مؤخرا عامها الثاني ، تذكرنا مرة اخرى بالمسيرة التاريخية التي لا مناص منها للشعوب المضطهدة في كل مكان نحو التحرر .

وعلى نحو ما قاله شكسبير ، تدل الاحداث الاخيرة الواقعة في الشرق الاوسط دلالة واضحة على أن هناك الآن مدا في الوضع القائم في المنطقة يجب علينا ألا نتركه يضيع إذا كنا لا نريد إدامة آلام فترة العقود الاربعة الماضية ، وهي فترة تميزت بفقدان عدد كبير من الأرواح ، فقد ضاعت فرص عديدة للغاية ونشأت حالات كثيرة من حالات الامر الواقع .

إن التطورات الاخيرة التي جرت في اجتماع الجزائر الذي عقده المجلس الوطني الفلسطيني ، والاعلان الأخير الذي أصدره الرئيس ياسر عرفات في استكهولم وخطابه أمام هذا المحفل يوم الثلاثاء الماضي تمثل ، على الرغم من التأكيدات المنافية لذلك ، خطوات من أعظم الخطوات المتخذة نحو السلم في الشرق الاوسط . فلم يعد الكفاح المسلح الوسيلة الرئيسية الوحيدة لتحقيق الاهداف السياسية ، حيث أن الطرف الفلسطيني قد قبل الآن بعقد مفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . كما أن وجود دولة اسرائيل أصبح الآن مقبولا .

ولذلك فإننا ننظر بخيبة أمل كبيرة الى الموقف الذي يتخذه الجانب الاسرائيلي ، الذي لا يزال يعتبر هذه الخطوات غير كافية . فمن مفارقات المنطق المعوج أن نسمع بمطالبية الذين سلبت ممتلكاتهم بالتخلي عن المزيد وبأن الذين لا يمتلكون جيشا ويواجهون آلة عسكرية جبارة هم الذين يهددون أمن خصمهم .

والاستنتاج المنطقي الذي لا بد أن نخلص إليه هو أننا في الحقيقة نواجه استعراضا لتعنت إسرائيل الذي ترمي به إلى كسب مزيد من الوقت لإنجاز هدفها الحقيقي وهو الضم الكامل للأراضي المحتلة بغية تحقيق حلمها الأكبر "أرض إسرائيل". وتلك السياسة العتيقة ، سياسة الاحتلال وإعادة الاستعمار ، تشكل خطرا شديدا على السلام في المنطقة . ومن ثم فإننا نحث سلطات الولايات المتحدة على بذل قصارى جهدها لإقناع إسرائيل بالحضور إلى طاولة التفاوض التماسا لحل شامل لمشكلة الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فهذا ، كما نعتقد ، هو الضمان الوحيد لإقرار السلم والأمن الدائمين لدول المنطقة كافة ، بما فيها إسرائيل .

وفي منطقة ترجع جذور الصراع فيها أحيانا إلى أزمنة الكتاب المقدس ، ويُعتقد فيها بقدمية قضايا سياسية معينة في بعض الأحيان ، لا يمكن التوصل إلى حلول سياسية للصراعات إذا واصلنا التمسك بذلك المزج الأزلي الملتهب من التناحرات السياسية والدينية والقبلية .

وقد قطعت منظمة التحرير الفلسطينية شوطا كبيرا منذ أعلن رئيسها السيد ياسر عرفات في زيارته الأولى لهذه الهيئة في عام ١٩٧٤ ما يلي :

"أعرف أن الكثيرين من الجالسين في هذه القاعة كانوا في مثل المواقع النضالية التي أقاتل منها الآن . واستطاعوا من خلال نضالهم أن يحولوا أحلامهم إلى حقائق . إنهم شركائي في الأمل والحلم" . (A/PV.2282 ، ص ٤٦)

فمن نيويورك إلى الجزائر إلى جنيف الآن ، كان طريق الرئيس ياسر عرفات شاقا ومخضبا بالدماء . لقد أصبح حلمه اليوم أبتتر شيئا ما ، ولكنه ما زال حيا ومقبولا . ومن ثم فعلى الطرف الإسرائيلي أن يقبل حقيقة أنه هو أيضا لا بد أن يتحرك إلى الأمام ويتخلى عن تمسكه العنيد بأحلامه غير الواقعية في "إسرائيل الكبرى" .

لقد سلمت الاغلبية الساحقة لمجتمع الأمم المتحدة بأن الحل العادل والشامل السليم الوحيد للحالة في الشرق الأوسط لا بد أن يعالج جوهرها ، أي ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقهم في تقرير المصير وفي إقامة

دولتهم المستقلة ذات السيادة على ترابهم الوطني . إن المؤتمر الدولي المعنوي بالشرق الأوسط الذي دعت إليه هذه الهيئة لتسوية القضية لا بد من عقده دون مزيد من التأخير ، ولا بد أن يشمل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والأصيل للشعب الفلسطيني .

بعد أكثر من أربعين عاما من اعتماد الأمم المتحدة خطة تقسيم فلسطين ، لم تنشأ سوى دولة واحدة ، وهي اليوم عضو في هذه الهيئة . وينبغي أن تحتل الدولة الأخرى مكانها الصحيح بين مجتمع الدول . ونحن نتطلع إلى اليوم الذي يرتفع فيه علم دولة فلسطين الجديدة أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك .

ختاما ، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل وفد موريشيوس في أن يساعد الموقف الإيجابي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالأمس على التعجيل بحلول ذلك اليوم .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الأحداث

تتحرك بسرعة كبيرة فيما يتعلق بالحالة في فلسطين - وهي بند جدول الأعمال المطروح على هذه الدورة للجمعية العامة ، إلى حد أن ما يقرر المرء قوله في يوم ما سرعان ما تكتسحه الأحداث ويصبح عتيقا أمام التطورات التي تحدث في اليوم التالي . وأي بيان ندلي به اليوم لا بد أن يبدأ بالتعبير عن الارتياح العميق لتطور الأحداث الذي حدا بحكومة الولايات المتحدة إلى التخلي التاريخي عن سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية .

إن إعلان وزير الخارجية جورج شولتز الليلة الماضية لقرار الولايات المتحدة بفتح حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فُسِّر عن حق بأنه أهم تحول طرأ على سياسة الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية في الآونة الأخيرة . لقد كان المجتمع الدولي بأسره يأمل في تحقيق هذا التطور في سياسة الولايات المتحدة إزاء قضية فلسطين ، ولكن القليل منا كان يتوقع أن يحدث ذلك بين عشية وضحاها .

لقد كان البيان الذي أدلى به بالأمس السفير فيرنون والترز ممثل الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة مباشرا وصريحا ، وكانت أهم سماته الإيجابية الضغط المتكافئ على كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل للاعتراف بحقائق الوضع والتحرك نحو حل مشاكلهما ، بأن تعترف إسرائيل بضرورة انسحابها من الأراضي المحتلة ، وبأن تسلّم منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الاعتراف بإسرائيل .

وربما كان ذلك البيان أول دلالة تؤكد للمشاركين في المناقشة الحالية أن هناك بوادر على تحول سيادة الولايات المتحدة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية . وذلك التصريح الذي أدلى به مساء أمس وزير الخارجية شولتز ينبغي أن يبدأ فعلا جديدا في حسم الصراع العربي الإسرائيلي الذي استعصى على الحل طوال العقود الأربعة الماضية . إنه خطوة كبرى في سبيل السلم تبشر خيرا بتسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط بكاملها .

نود أن نهنئ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إسهامها التاريخي الذي جاء في أوانه ، في التحرك نحو السلام في الشرق الأوسط . إلا أن الفضل في هذا التطور التاريخي يرجع أولا وأخيرا إلى الرئيس ياسر عرفات والمجلس الوطني الفلسطيني . فهما اللذان فتحا الطريق أمام التطورات الجارية اليوم ، في الاجتماع التاسع عشر غير العادي للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وكان الرئيس ياسر عرفات هو الذي تابع بلا هوادة الأهداف التي حددت في الجزائر في جميع رحلاته واجتماعاته وتصريحاته المتعاقبة التي توجت بخطابه العظيم أمام الجمعية العامة ، والمؤتمر الصحفي الذي عقده مساء أمس .

لقد ولّى زمان تبادل الاتهامات فيما يتعلق بعدم قدرة الجمعية العامة على الاستماع إلى الرئيس ياسر عرفات في نيويورك . إن لم يكن في استطاعة الرئيس ياسر عرفات الحضور إلى الأمم المتحدة في نيويورك ، فإن الأمم المتحدة قد أتت إلى الرئيس ياسر عرفات في جنيف . وهكذا أصبحت المناقشة الحالية لقضية فلسطين فرصة فريدة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني .

لقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني الذي اجتمع تحت رئاسة السيد ياسر عرفات في الجزائر قيام دولة فلسطين المستقلة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وذلك الإعلان يفي بمتطلبات القانون الدولي الذي بمقتضاه تكون العناصر المكونة للدولة هي الأرض والشعب والحكومة . ومن هذا المنطلق اعترفت حكومة باكستان رسميا بتلك الدولة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وأبلغت الأمم المتحدة بقرارها .

إن الإشارة في القرار السياسي إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقراريين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) تدل بوضوح على أن المنظمة تقبل هذين القرارين كأساس لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . ومن ثم تكون الدولة الجديدة المعلنة في الجزائر قد ألزمت نفسها بسياسة سلم وأمن متساوٍ لدول المنطقة كافة .

أما بالنسبة للمتشككين والمتشائمين الدائمين فإن البيان المشترك الصادر في استكهولم في ٧ كانون الأول/ديسمبر عن وفد اليهود الأمريكيين ووفد يرأسه الرئيس ياسر عرفات ، يجب ألا يترك لديهم أي مجال للشك . فقد كان البيان تأكيداً واضحاً بأن الإجراء الذي اتخذته المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر أنشأ دولة فلسطين المستقلة وقبَل بوجود إسرائيل كدولة في المنطقة .

إن المجلس الوطني الفلسطيني ، بإعلانه في الجزائر قيام دولة فلسطين مستقلة ، أكد مجددا التزامه بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ورفضه للإرهاب بكل صوره ، بما فيها الإرهاب الصادر عن الدولة . وقد قال السيد ياسر عرفات مرة أخرى منذ يومين بصفته رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية ما يلي : "إنني أدين الإرهاب بجميع صوره" . ثم بدأ بعد ذلك عرض مبادرة السلام الفلسطينية في ثلاثة أجزاء تستحق ، بالنظر إلى مضمونها ، اهتمام الجمعية ومجلس الأمن الجاد . وترمي مبادرة السلام إلى الوصول إلى تسوية شاملة بين الأطراف المعنية في النزاع العربي - الإسرائيلي في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، وعلى أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد اختتم الرئيس ياسر عرفات بيانه بنداء متحمس للسلام وبرسالة مباشرة إلى إسرائيل للتقدم ولصنع ما أسماه سلام الجسورين .

إن سنة ١٩٨٨ سنة تاريخية بالنسبة للأمم المتحدة . إنها سنة بدأت فيها معظم حالات النزاع في مناطق مختلفة من عالمنا تستسلم لجهود دؤوبة تبذل للتوصل إلى حلول سلمية . فقد أدت اتفاقات جنيف إلى إرساء أسس تسوية سياسية شاملة في أفغانستان . وتوقف النزاع الإيراني العراقي الذي طال أمده . وتوجه المسألة الكمبوتشية أيضا إلى الحل . وتعدد الآمال على التوقيع الذي حدث مؤخرا على بروتوكول برازافيل لتحقيق الانتقال الكامل لناميبيا في المستقبل غير البعيد جدا . وقد وقعت تلك التطورات المشجعة تحت رعاية الأمم المتحدة وفي إطار العلاقات المتطورة بين الدولتين العظميين .

وفي هذا المناخ المفعم بالتفاؤل والامل ، من حقنا أن نتوقع أيضا ألا يكون حل قضية فلسطين بعيدا جدا . لقد اتخذ شعب فلسطين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية خطوة واسعة صوب حل النزاع الذي طال جيلا في الشرق الأوسط ، وتهيئة الظروف التي يمكن لجميع دول المنطقة أن تعيش فيها في سلام وأمن . وإن الانتفاضة ، والاعلان والبلغ السياسي اللذين صدرا مؤخرا في الجزائر ، ومبادرة السلام الفلسطينية التي حددت في بيان الرئيس ياسر عرفات في هذه الدورة للجمعية تتضمن رسائل تاريخية لا يمكن لأي بلد - بما في ذلك إسرائيل - أن يتجاهلها .

لقد دل كفاح شعب فلسطين من أجل الكرامة وإقامة الوطن طوال العقود الأربعة الماضية على أن أي شعب يولد للحرية يمكنه أن يقدم كل التضحيات الضرورية لاستعادة استقلاله وسيادته . إنه لن يحرم من شمار كفاحه العادل . ولن يؤدي تأخير الاعتراف بهذه الحقيقة إلا إلى مزيد من المعاناة والنبؤ لجميع شعوب المنطقة . إنه لن يطفئ شعلة الحرية التي تشتعل إلى الأبد .

لقد حان الوقت كي يعترف المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه شعب فلسطين . حان الوقت كي تستخدم آلية الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الملتبب السائد في الشرق الأوسط ، الذي يتمثل جوهره في إنكار حق شعب فلسطين في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن . حان الوقت كي تقوم إسرائيل ، بما يحقق مصالحها ومصالح السلام في منطقة الشرق الأوسط ، بالاعتراف بالتطورات التاريخية الجارية اليوم بما يدل على أن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن عكس اتجاهها .

إن اليوم الذي صدر فيه قرار حكومة الولايات المتحدة بإجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن يوماً حزيناً بالنسبة لإسرائيل كما جاء في رد الفعل السيئ الأول لوزير خارجية إسرائيل . ونأمل أن تعترف حكومة إسرائيل قريباً بأن الوقت حان لإسرائيل أيضاً لتقول "نعم" لعملية السلام التي طرحها الرئيس عرفات في بيانه التاريخي منذ يومين من على هذه المنصة للجمعية العامة والتي أيدها جميع الأطراف الأخرى المعنية . ونحن نتفق مع الأمين العام في قوله :

"وبما أن المشاكل الأساسية لا يمكن أن تجد الحل إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، مع المراعاة التامة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، فإن ما يلزم إنما يتمثل في مسعى عاجل يقوم به المجتمع الدولي ، بقيادة مجلس الأمن ، لتيسير الدخول في عملية تفاوض فعالة نحو حل يكفل مصالح الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وتمكينهما من التعايش في سلم" .

(A/43/1 ، ص . ٥)

إن التزام باكستان تجاه كفاح الشعب الفلسطيني العادل جزء من أيديولوجيتها التي سبقت وجودها كدولة مستقلة . وآخر تأكيدات المتجددة ورد بمناسبة أول مؤتمر صحفي تعقده رئيسة الوزراء بنازير بوتو بعد توليها منصبها ، عندما وصفت قضية فلسطين بأنها "قضيةنا" . ونحن نوكد للرئيس ياسر عرفات وشعب فلسطين الذي لا يقهر أن باكستان - كما كانت دائما - شابة في تأييدها لقضيتها العادلة ، وستقف إلى جانبها في سعيها النبيل نحو تقرير المصير والسلام على أرضها التي تعمها القلاقل .

السيد أياكوفو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشارك الذين سبقوني في الكلام في الإعراب عن الترحيب الحار بالرئيس ياسر عرفات لهذا الجزء من الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في جنيف . وإن البيان الذي أدلى به الرئيس عرفات والتطورات الأخيرة الأخرى تجعل المناقشة الحالية بشأن قضية فلسطين مناسبة تاريخية حقيقية .

إنني أتكلم باسم بلادي التي لا تزال تؤيد باستمرار وبشكل ثابت كفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة . وإن حكومة قبرص - بما يتمشى مع تأييدها لإعمال لتلك الحقوق للشعب الفلسطيني - ترحب بإعلان الجزائر وإعلان قيام دولة فلسطين . لقد اعتبرت حكومة قبرص بدولة فلسطين وقد أبلغ رئيسنا جورج فاسيليو السيد ياسر عرفات تسوية عادلة شاملة لمشكلة الشرق الأوسط وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الشأن وإعلانات حركة بلدان عدم الانحياز . لقد اعترفت حكومة قبرص بدولة فلسطين وقد أبلغ رئيسنا جورج فاسيليو السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهذا القرار .

إننا نشعر بتشجيع عظيم من الخطاب التاريخي الذي أدلى به الرئيس عرفات ، والذي قدم الدليل القوي على عزم وإخلاص منظمة التحرير الفلسطينية بشأن التفاوض للتوصل إلى سلام دائم . لقد وجه الينا الرئيس عرفات خطابا لصنع السلام . ونحن نشني

على مبادرة السلام التي طرحها ونهنته على ذلك . إن اقتراحاته مبدعة وسخية ومخلصة وشريفة . ونرى أن هذه المبادرة تمكّن عملية السلام من أن تبدأ . والذين يضعون شروطا مسبقة إضافية يوقفون عملية السلام . ونأمل أن تلقى هذه المبادرة استجابة بنّاءة ، وكلما كان ذلك سريعا كان أفضل ، كما نأمل ألا تضيع هذه الفرصة الحقيقية لإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط .

نعرب عن ارتياحنا لقرار الولايات المتحدة الدخول في حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية . ونعرب عن الامل في أن يوَلد هذا القرار الهام الزخم اللازم لعملية السلام التي برزت حديثا إلى حيز الوجود .

إن موقف حكومة قبرص أساسه أن بالامكان تحقيق تسوية سلمية تضمن حقوق جميع الدول والشعوب في المنطقة ، بما في ذلك حقها في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا في إطار مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

ونشيد أيضا بالبيانات التي توضح أكثر قبول المجلس الوطني الفلسطيني لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورفض وإدانة جميع أشكال الارهاب - حيث أن هناك سببا وجيها لدى المجتمع الدولي يجعله حساسا للغاية لهذا الموضوع .

إن الشعب الفلسطيني يريد سلاما دائما وهو يستحق ذلك . وعلى مر السنين الماضية ركزت الانتفاضة الفلسطينية الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين انتباه العالم على مأساة الشعب وعلى ضرورة ايجاد تسوية عادلة . لقد أعربت حكوماته بلادي مرارا وتكرارا عن قناعتها بأن الحالة في الاراضي المحتلة لا تطاق وتمثّل لردا على التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في تلك الاراضي .

إن الزخم الذي وُلدته الانتفاضة والوحدة التي تحلّى بها الشعب الفلسطيني قد أبرزت الأهمية الخاصة للانتفاضة ، على الرغم من السياسات والممارسات القاسية التي تتبعها الدولة القائمة بالاحتلال ، وهي سياسات وممارسات شجبتها قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) .

إن وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في الاعلان السياسي لمؤتمرهم الذي عقده في نيقوسيا في شهر أيلول/سبتمبر قد أفردوا جزءا للانتفاضة الفلسطينية حيث اعتبروها حدثا تاريخيا لا يمكن عكس مساره ودليلا دامغا على تصميم الشعب الفلسطيني على انشاء دولة خاصة به .

وفي ذات الاعلان اعتبر وزراء بلدان عدم الانحياز الانتفاضة عملا مشروعاً في اطار الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل اقرار حقوقه المغتصبة واحراز

استقلاله الكامل . إن قبرص بوصفها بلدا مضيغا للمؤتمر وعضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تؤيد تأييدا كاملا وقاطعا ذلك الموقف .

إن قبرص ، وهي الملمة الماما جيدا بشرور الاحتلال وعمليات طرد السكان الاصليين وبالمخططات التي تستهدف تغيير الهيكل الديموغرافي ، تتعاطف بشكل خاص مع محنة الشعب الفلسطيني وتؤيد جميع الاجراءات الرامية إلى عكس هذه الحالة ووقف هذه الممارسات . ونكرر موقفنا ومؤداه أن السياسة الاسرائيلية إزاء الاراضي المحتلة تتنافى مع القانون الدولي ولا يمكن أن يكون لها أي أثر قانوني . فالاحتلال العسكري لا يمكن أن يعطي قوة الاحتلال أي حق في بسط ولايتها أو ادارتها على الاراضي المحتلة ؛ وبالطبع لا يعطيها أي حق في ضمها . وبطبيعة الحال فإننا جميعا نعارض انتهاكات حقوق الانسان وكل المساعي الرامية إلى تغيير الهيكل الديموغرافي في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

إن اهتمامنا الشديد بقضية فلسطين يركز على الدفاع عن المبادئ ، غير أنه ينبع أيضا من تقاربنا الجغرافي وصلاتنا التاريخية . لهذه الاسباب جميعها نؤيد تأييدا قويا نضال الشعب الفلسطيني الذي لا يقهر . إن الواقعية التي تجسدت في مقترحات السيد عرفات تتطلب منا تأييد المساعي الفلسطينية الدؤوبة من أجل السلام .

السيد شينلي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى

تستضيف هذه المدينة الساحرة التي تقع في بلد محايد وعريق في تقاليد السلام ، مسعى السلام . وبينما يسر وفدي أن يكون في جنيف فإنه يأسف بشدة للظروف المؤسفة التي حالت دون اجراء المداولة بشأن قضية فلسطين في نيويورك . غير أن تلك الظروف قد عملت بصورة جيدة على تركيز الانتباه الدولي على موضوع أصبح هاما بدرجة متزايدة بالنسبة للسلم العالمي . إن القرار الاجماعي بالحضور إلى جنيف ووجود هذا العدد الكبير من الوفود هنا اليوم يمثلان تعبيرا واضحا عن تضامن المجتمع العالمي في السعي من أجل انهاء الصراع العربي الاسرائيلي وايجاد تسوية دائمة وشاملة لقضية فلسطين .

وإزاء هذه الفترة السعيدة الزاخرة بالامل التي تنبّه اليها مؤخرا العالم ما برحت صراعات الشرق الاوسط تنذر بالشؤم . إن الامال والتطلعات المحطمة قد ولّت تركة من الكراهية واليأس وتاريخا من نضال دموي تعذّر اجتنابه تحوّل إلى ركود متفجر . إن اطالة أمد هذه المأساة الانسانية لم تطفئ لهيبه إلا أبعادا جديدة ومزيّدا من التعقّد ، بينما نشهد تغيرات يومية متعددة الاشكال وفي بعض الاحيان محيّرّة . وفي خضم الغوضى المستمرة للأحداث المساوية هناك حقيقة لا يمكن دحضها تتجلى بوضوح ما بعده وضوح ولا يرقى إليه الشك ، ألا وهي ارادة الشعب الفلسطيني التي لا تقهر والصور البطولية التي عبّر عن نفسه بها .

لقد تشاطرنا بعض اللحظات الرائعة حيث شهدنا تسلسل الاحداث الهامة التي حدثت في الاسبوع القليلة الماضية . ومع ذلك فإن الحالة في الشرق الاوسط لا تزال كما هي من الناحية الاساسية ولم يطرأ عليها أي تغيير . لذلك وخشية أن يطفى علينا الشعور بالرضا من تيار التطورات الاخيرة يرى وفدي أنه لابد من تأكيد موقف بوتان .

مرة أخرى نطالب اسرائيل بالانسحاب كاملا ودون قيد أو شرط من جميع الاراضي التي تحتلها منذ حرب عام ١٩٦٧ . وندعو اسرائيل إلى وقف سياسة الاستيطان الاستعمارية وازالة جميع المستوطنات القائمة في الاراضي المحتلة . ونؤيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم . ونؤيد حقهم في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة . وعلاوة على ذلك نود أن نوضح الضرورة القصوى للتعایش السلمي وحق جميع الدول ، بما فيها اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ونعتقد أن الاساس الذي يتركز عليه هذا الحل وارد في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وقد عُرفت آخر مظاهر ارادة الشعب الفلسطيني القوية التي لا يمكن كبتها فسي شكل انتفاضة عفوية متحدة . وهي تحتفل بذكراها المظفرة على الرغم من أكثر من ٢٠٠ قتل وآلاف السجناء وعدد لا يحصى من الجرحى والمعذبين والمبعدين وعلى الرغم من هدم أحياء برمتها وحالات حظر التجول التي لا حصر لها .

وقبل البارحة استمعنا إلى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يشيد بالروح السمحة للديانة اليهودية في ذاتها . وذكر أيضا أن الإدراك العالمي المتزايد للحقوق المشروعة لمنظمة التحرير الفلسطينية قد امتد ليشمل مجموعات يهودية داخل اسرائيل . ولكن ، بالإضافة إلى صوت الضمير الذي نستمع إليه داخل اسرائيل ذاتها ، برز عنصر آخر له اعتباره . وأقصد التغييرات الديموغرافية . فبانخفاض التدفق اليهودي بدأ في الانخفاض النمو في السكان اليهود ، في حين يهدد التوازن الديموغرافي الهش الكم الكبير للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة بوجه خاص ، بطريقة قد تكون حاسمة لا رجعة فيها . لذلك فإن الصحافة - وليس الضمير وحده ، تملّي على اسرائيل توخي منظور فكري أكثر واقعية .

ولا يمكن أن يتأتى الحل الدائم لقضية فلسطين إلاّ عن طريق المفاوضات الدولية المباشرة والشاملة مع جميع أطراف الصراع على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي هذا السياق فإن وفدي مقتنع بأن مؤتمر السلام الدولي المقترح يوفر أفضل اطار ممكن للتفاوض المشمر . والآن تعززت ثقتنا بقبول الطرفين الرئيسيين في الصراع قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) . وهكذا أُرسيت القواعد التمهيدية للبيديل الوحيد لادامة الخلاف والكراهية والعنف الذي حوّل الشرق الأوسط إلى مسرح للمأساة .

ونحن نعتقد أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تتخذ الآن خطوات جسورة شجاعة صوب السلم . وقد جعلنا بيان السيد عرفات عن المصالحة نشعر بالتشجيع ، وإننا نحث جميع الأطراف المعنية أن تتبادل نفس الروح دون مزيد من التردد . ونناشد جميع الأطراف اغتنام الفرص المتاحة حاليا والالتزام بالعمل الجاد للتفاوض الحقيقي بلغة

لا يكتنفها أي غموض وبروح من التسامح المعقول وإدراك الحاجة الحتمية للتعايش وطرح
 مشاعر التحامل التاريخية النفسية التي حجبت سمو خلق كلا الطرفين .
 وفي هذا السياق نرحب بارتياح كبير بقرار حكومة الولايات المتحدة الدخول في
 مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية . الآن بدأت عملية السلام .
 وختاماً أتشاطر الأعضاء تغاؤل العلامة إدوارد سعيد الذي كتب بلغة شعرية عن
 محنة شعبه ، عن الفلسطينيين . فهو مقتنع بأن :
 "هناك أمران مؤكدان : يهود إسرائيل باقون والفلسطينيون باقون
 أيضاً" .

وبمقارنة التاريخ الفلسطيني بالتاريخ اليهودي تبين له أيضاً أنهما "يتفقان أساساً
 مع المنظور التاريخي المشترك" . ولكن في خلاصة دراسته لقضية فلسطين نجد أن حكمة
 الإنسان العميقة هي مبعث الإلهام إن لم تكن نبوية . وهو يعلن أن :
 "الالتقاء فيما بينهما لم يتحقق بعد على أي نطاق هام . ولكنه
 سيتحقق ، إنني أعرف ذلك ، وسيكون ذلك لمنفعتهما المتبادلة" .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥